

برنامج حزب الدعوة الحرة

1- المدخل:

خلق الله سبحانه وتعالى الدنيا وما فيها وسخرها للإنسان الذي خلقه الله تعالى في أحسن تقويم ، إلا أن التدخلات سيئة النية أضرت بالفطرة الإنسانية الطاهرة فكان الخاسر الأكبر نتيجة هذه التدخلات ليس طائفة معينة أو شعباً محدداً من البشرية وإنما كان الخاسر هو البشرية جمعاء.

لذلك كان لا بد من إنقاذ الفطرة البشرية من هذه التخريبات ثم إصلاحها .

إن انتشار فكرة "الإنسان هو ذئب الإنسان" في مجتمعاتنا ما هو إلا نتيجة ومؤشر على التآكل الثقافي والفكري وابتعاد المجتمع عن أصله العريق ، في حين أن حضارتنا وثقافتنا تنطلق من أن الناس خلقوا من نفس واحدة من أبو البشر آدم ثم خلق منها زوجها حواء ، فالناس بهذا المعنى إخوة والأصل في الحياة عندنا التعاون والتضامن لا الحرب والقتال.

والأخ لا يظلم أخاه ولا يتركه في الضيق وحده ، وهذا عندما تكون الفطرة البشرية سليمة صالحة وليست فاسدة ومخرّبة ، إذاً لا بد من السعي لإحياء هذه القيم وإنشاء مجتمع مبني على هذه الثوابت.

في هذا المضمار نرى بأننا مكلفون بالحفاظ على هذه القيم وملتمزمون بالتفوق رغم كل التحديات التي نواجهها من الداخل والخارج.

نؤكد بأننا لسناء نسعى وراء طموحاتٍ مجردةٍ عن الواقع وغير قابلة للتنفيذ وإنما نهدف إلى تحقيق أهداف تجمع بين المثالية والواقعية ، ونبدي استعدادنا التام وفي إطار إمكانياتنا وقدراتنا للعمل والشاركة مع كل من يؤمن بهذه الفكرة ويقدم حلولاً واقعية في هذا الصدد.

باختصار نريد أن نؤكد بأن الواقعية والمثالية تجتمعان في أفكارنا وبرنامجننا ، فلا نغض النظر عن الواقع لأجل المثالية ، ولا نجعل المثالية تنقيد بقيود الواقع فتصبح أسيرةً له.

فليس ثمة هدف يمكن أن يبلغه فرد أو مجتمع ما لم يكن لديه برنامج محدد . فمن لديه هدف وطموح فقد يسير نحوه قدماً ، ومن ليس له برنامج فليس له إلا التجوال والتعب.

نرجو أن نقرب نحو أهدافنا بقدر ما تسمح لنا به أعمارنا وطاقاتنا .

هل كان ثمة حاجة إلى حزب جديد؟ ولماذا حزب الدعوة الحرة؟

- إن الأحزاب السياسية في تركيا بدلاً من أن تجابه المشاكل وتسعى لحلها فضلت إرجاء الحل إلى أجلٍ غير مسمى. كما أن الأحزاب قيدت استعمال الحقوق والحريات ، فيما كان متوقعاً منها أن تسعى للاعتراف بهذه الحقوق واستخدامها ، وبدلاً من حل المشاكل وضمان ذلك على مستوى المؤسسات اكتفت تلك الأحزاب بحلول مؤقتة وحاولت إقناع المجتمع بأنها حلول جازمة ، لا سيما وأنها لم تبذل جهداً في حل القضيتين الإسلامية والكرديّة بصدق وإخلاص وإنما استخدمت هذه القضايا كأدوات لتحقيق مكاسب سياسية.

- إن كل حزب من الأحزاب السياسية في تركيا يتمتع بحضور محدود في المجتمع سواء كان ذلك بسبب هوية هذه الأحزاب القومية أو هويتها الإقليمية ، ومع ذلك فقد قدمت هذه الأحزاب نفسها وكأنها تمثل الشعب كله والوطن كله.
 - نسيت هذه الأحزاب وعودها السابقة المتعلقة بتغيير قانون الأحزاب السياسية والانتخابية وإلغاء المواد الجائرة منها.
 - وصول المحاكم التي يفترض أنها ملتزمة بالعدالة إلى قرارات جائرة أدت إلى انزعاج ضمير المجتمع.
 - دفع الأحزاب مكونات المجتمع نحو صراع طائفي بين الأتراك والأكراد ومن أجل أغراض سياسية بخسة وسكوتها عن الحق تفادياً لإلحاق الضرر بعلاقاتها بالمستكبرين في العالم.
 - عناد وإصرار النظام الحاكم في عدم تحقيق السلام والمصالحة مع قيم الشعب ومقدساته.
 - تحوّل هذه الأحزاب إلى محامين للنظام عقب تأهلهم إلى سدة الحكم وذلك بعد أن كانتهي تشتكي منه حتى الأمس القريب.
 - التآكل الأخلاقي والقيمي في المجتمع والمساوي المكثفة التي بذلت لحرمان المجتمع من العزة والكرامة، وقد تعود الجميع على هذه الحملات وكأنها أمور طبيعية .
- كل ذلك أدى إلى فكرة مفادها أنه لا بد من انطلاق حزب سياسي جديد في تركيا. فضلاً عن ذلك لا يمكن تحقيق وئام ومصالحة وطنية شاملة وكاملة في بلد توجد فيه قاعدة اجتماعية عريضة غير ممثلة في المحافل السياسية.

وبعد أن تلقينا طلبات كثيفة من تلك القطاعات التي لا ترى في الأحزاب السياسية الموجودة في تركيا ممثلاً لها والتي تحثنا على إطلاق حركة سياسية جديدة وصلنا إلى قناعة بأنه قد حان أو انطلاقة حركة كهذه.

ما هي ثوابت ومبادئ وأهداف هذه الحركة ؟

إن هذه الحركة :

- تؤمن بأن العدالة لا يعوض عنها أي شيء.
- تؤمن بأن الأعمال والأقوال التي تمس بأمن وسلامة المجتمع مادياً ونفسياً وعقلياً لا تعتبر إطلاقاً في دائرة الحرية.
- تؤمن بضرورة توفير الدولة للحرية والتربية والأمن والحق في الحياة الكريمة للمواطنين ، وبضرورة أخذ كل التدابير اللازمة لصيانة هذه الحقوق .
- تؤمن بأنه من غير المقبول أن يستخدم شخص أو مؤسسة الأموال والثروات التي يملكها على حساب مصالح شخص أو مؤسسة أخرى.
- تعلن بأن إنشاء منظومة تحقق العدالة مجدداً الهدف الأولمناًهدفها.

أما أهدافنا الأخرى فهي كما يلي :

- وضع تعريف جديد للسياسة والدولة.
- نقل القيم الاجتماعية إلى السياسة وتحكيمها في كل المؤسسات.

- السعي لكي يصبح النظام متطابقاً مع قيم وعقيدة المجتمع ، وليس السعي كي يصبح المجتمع موافقاً لأفكار النظام.
- إحياء القيم الإسلامية والإنسانية التي منحت لنا هويتنا والحيلولة دون محاولة إفراغ محتوى هذه القيم.
- صيانة النفس والمال والعرض والعقل والنسل.
- السعي من أجل التعرف كما يجب على الحقوق والحريات الإنسانية الأساسية.
- رفع كل الموانع والحواجز التي تحول دون حرية الاعتقاد والعبادة.
- إيجاد حل للقضية الكردية.
- محاربة التآكل الأخلاقي والانهيال المعنوي.
- السعي من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات.
- السعي من إلغاء التوزيع الجائر في الدخل الوطني ونشر الرفاهية إلى كافة أبناء المجتمع.
- بذل كل الجهود من أجل تحقيق الأمن والسلام الاجتماعيين.
- السعي من أجل قضاء عادلٍ ومحايِدٍ ومستقلٍ .
- السعي لجعل العدالة محوراً أساسياً في العلاقات الدولية.
- العلاقة الطيبة والبناءة مع دول الجارة على أساس حسن الجوار.

2- الحقوق والحريات الأساسية

إن للإنسان حقوقاً وحريات تأتي من كونه وُلِدَ إنساناً ، بل إن بعض الحقوق تبدأ من رحم الأم حيث يبدأ خلق الإنسان ، وهذه الحقوق حقوق مطلقة لا يمكن نقلها والفراغ عنها والنقاش فيها.

إن الدولة ملتزمة بضمان هذه الحقوق والحيلولة دون استغلالها أو حرمان الأقلية منها من قبل الأكثرية.

لن يُسَمَحَ بالمساس إلى لب هذه الحقوق وإصدار قوانين تلغي أو تقيد هذه الحقوق إلى حد كبير ، إلا في حالات ضرورية طارئة وبصورة مؤقتة بحيث تكون تلك القيود مقتصرة على متطلبات الأمر وموازية لحثيات الغرض ، وأن يتم ذلك بقوة القانون لا بمرسوم آخر.

أ - حق الأمن والحياة (صيانة النفس):

إن حق الأمن والحياة من الحقوق الفطرية التي لا مجال للنقاش فيها . بناء على ذلك لا يمكن تحديد أو تقييد هذه الحقوق إلا لأسباب مشروعة ومحقة. والدولة كونها قوة منظمة كبيرة عليها الالتزام بهذه الحقوق واحترامها أولاً وقبل كل شيء. والخروقات التي قد تنجم عن الدولة في هذا الصدد يجب أن يترتب عليها عقوبات أشد قسوةً مقارنةً مع تلك التي تترتب على أفعال الأشخاص العاديين.

حق الحياة لا يتضمن حرمة النفس وصيانتها فحسب وإنما يتضمن توفير كل الظروف والإمكانات المعيشية من حق العمل والمأوى وتأمين لقمة العيش من قبل الدولة وإمكانياتها.

الدولة ملتزمة بتوفير كل التدابير والإمكانات المتاحة لتأمين حياة كريمة وشريفة لكل مواطنيها.

ب- حرية الفكر والتعبير والتنظيم (صيانة العقل):

إن أهم المميزات التي تميز الإنسان عن غيره العقل والفكر الذي ينتج عنه. فالإنسان بمواهبه وملكاته العقلية يتميز عن سائر الخلق جميعاً. وإن حرية الفكر تشمل في الوقت ذاته حرية التعبير ومن ثم التنظيم حول هذه الفكرة.

لا بد من وجود حرية التعبير كي يتمكن العقل من تنفيذ مهامه. وحتى يكون من الممكن التوصل إلى حلول مشتركة يجب أن يتم تقاسم الأفكار مع المجتمع، الأمر الذي يحتاج وبصورة ملحّة إلى بيئة ملائمة لحرية الفكر والتعبير.

إن التقدم الاجتماعي والبشري لن يتحقق إلا بوجود أناس منتجون لأفكار جديدة، لذلك فإن سد الطريق أمام الفكر ظلم للبشرية والفتنة الإنسانية على حد سواء.

إلا أن الإهانة والافتراء واللجوء إلى القوة والعنصرية والتمييز والإساءة لقيم المجتمع المقدسة والدفاع عن الأفعال المخالفة لا تعتبر إطلاقاً صورة من صور حرية التعبير.

إن صيانة العقل يجب أن تشمل حظر ومكافحة كل ما يعطل العقل ولو بصورة مؤقتة كشرب الخمر واستخدام المخدرات والكحول، كما يجب أن يشمل هذا المنع الرسائل الخفية التي تروج للأفكار اللاأخلاقية وتظهرها كأمر طبيعية.

ت- حرية العقيدة والعبادة :

ما عدا تلك التي تخالف الفطرة البشرية فإن من حق كل إنسان أن يعيش حياته ويمارس عبادته وفق عقيدته وحرية تامة. ويجب أن تؤمّن هذه الحرية وتضامن بالدستور والقوانين الأخرى. كما يجب أن تشمل هذه الحرية كل الممارسات الفردية والجماعية، وأن تشمل أيضاً حرية الاجتماع والتنظيم مع منتسبي عقيدته.

حرية العقيدة يجب ألا تقتصر على الفرد فحسب بل وأن تشمل تعليمه أو لادّه لدينهم من المراجع التي يثق بها. ويجب أن تضمن هذه الحرية ألا يُجبر الفرد على أفعال تخالف عقيدته، في هذا السياق يجب أن يسمح لكل شخص أن يرتدي الملابس الموافقة لشريعة دينه فيكون الحجاب مسموحاً في كل مكان ومكان في دوائر الدولة وغيرها.

يجب على الدولة إتاحة كل الظروف والإمكانات لأجل أداء العاملين في مؤسسات الدولة شعائرهم العبادية والسماح لهم بارتداء ما يتوافق وعقيدتهم.

وعلى الدولة ألا ترى أن لها حق التدخل في شؤون الدين وبناء مؤسساته كما حدث في مطلع العهد الجمهوري كبناء رئاسة الشؤون الدينية. لذا على الدولة أن تمنح رئاسة الشؤون الدينية إدارة ذاتية.

والدولة مكلفة برفع كل الموانع التي تحول دون عيش متوافق مع العقيدة. والدولة نفسها ليس لها صلاحية التدخل في عقيدة المواطن كما يجب رفع كل الضغوط من على الدين والمتدينين. فلا ترغم الدولة أو تضغط على المواطن لتبني اعتقاد معين بل إنها مكلفة بمنع كل التدخلات أو الضغوط في هذا الصدد.

ث- حرية التعليم والتنشئة الذاتية :

إن لكل شخص - وأياً كانت لغته وعرقه ودينه وجنسه - حرية التعليم والتنشئة الذاتية. ولا يمنع أحدٌ من الاستفادة من هذه الحقوق بسبب لغته أو عرقه أو جنسه أو دينه .

وحيثما تقوم الدولة بإجراء مهامها التعليمية والتربوية فإن عليها أن تتجنب كل أنواع التمييز.

على الدولة أن تكون ملتزمة بتقديم الخدمة التعليمية الإلزامية مجاناً .

لا بد أن يتم التعليم الديني وفقاً لما يريده الأوصياء ولا يمكن تعليم الأطفال شيئاً دون رخصة الأبوين. ولا يمنع أحدٌ من حقه في تعليم أولاده ما يشاء .

التعليم باللغة الأم حق طبيعي وفطري بالنسبة للجميع وإرغام الأطفال على التعلم بلغة أخرى دون لغتهم الأم يشكل خرقاً واضحاً في حق المساواة في مجال فرص التعليم.

ج : حق الملكية والميراث (صيانة المال):

لكل إنسان حق الملكية بنفسه أو بالشراكة مع غيره. فلا يحق حرمان أحدٍ من هذا الحق بصورة تعسفية.

إن اكتساب المال ومن ثم حق التصرف فيه يجب أن يكون في إطار مشروع . فلا يحق لأحد سواء أكان شخصاً حقيقياً أو قانونياً أن يستخدم الإمكانيات المالية على حساب مصلحة شخص آخر أو على حساب المجتمع بصورة عامة.

لا يتمتع أحدٌ بحرية اتلاف المال أو الإسراف فيه.

حق الملكية يشمل في الوقت نفسه حفظه من السرقة والغصب.

عندما تطرح الدولة ضريبةً على المعاملات والمداوات المالية كالبيع والشراء يجب أن يتم ذلك ضمن أوصاف المال وحسب ظروف المواطن إذ يتحتم على الدولة أن تعين الأمور الضرورية وتدعم المواطنين الذين لا يمكنهم تغطيتها .

كما يجب على الدولة ألا تستغل وضع مواطنيها أصحاب الدخل المنخفض معتبراً إياهم أداة دخلٍ لها ، وذلك يتم بالألا تفرض ضرائب على منازلهم السكنية ووسائلهم العادية.

إن حق الملكية يشمل أيضاً حق توريث المورث ماله إلى الورثة دون أن تحدد الدولة ذلك أو تمنع مواطنيها من استخدامهم لهذا الحق ، ودون أن تجبر المواطنين على تطبيق نظام معين في تقسيم الميراث وأن تترك هذا الحق للمواطن لينفذه ضمن عقيدته وتقاليده المشروعة.

في حال عدم وجود ورثة للمورث يجب أن يتم توزيع وتقسيم التركة على الفقراء والمحتاجين بدلاً من أن تنتقل إلى خزينة الدولة كما هو الحال الآن في تركيا. وأن يكون ذلك من خلال صندوق خاص ينفق هذه الأموال على يتامى النساء وعلى تزويج الشباب الذين لا يجدون إلى ذلك سبيلاً.

يجب تحديد وتقييد الملكية بالنسبة للأجانب في حال شكل ذلك خطراً على أمن الشعب والوطن.

ح - حرية طلب الحقوق وحيادية القضاء:

من حق الجميع أن يطلب من السلطات الإدارية والقضائية منع كل الأفعال التي تمنع أو تعيق استخدام الحقوق التي يضمنها الدستور والمعاهدات الدولية. كما من حق الجميع طلب الحماية القانونية لحقوقهم والقيام بكل ما يجب من أجل استخدامها .

لكل شخص أن يتمتع بحق الطلب فيرجع في هذا الصدد السلطات القضائية والإدارية بحرية كاملة .

إن فتح الدعوى في المحكمة الدستورية يتطلب رسوماً ، الأمر الذي يؤدي إلى حرمان بعض المواطنين من استعمالهم لهذا الحق بسبب ظروفهم المالية التي لا تسمح لهم بهذه المحاولة ، لذلك يجب إلغاء الرسوم المترتبة على هذه الدعوى بالإضافة إلى إلغاء المادة التي تنص على عقوبة مالية للمدافع في حال تم رفض دعواه.

الدولة مكلفة بتحقيق الكفاءة والمساواة أمام القانون لجميع المواطنين وعليها أيضاً أن تحقق حيادية القضاء واستقلاله.

وعلى الدولة أيضاً أن تأخذ التدابير اللازمة لحماية القضاء من أفكار ووجهات نظر القضاة لئلا تؤدي الأفكار الخاصة للقضاة إلى تضرر المتحاكمين جراء هوياتهم العقائدية أو العرقية أو الفكرية ، وعلى الدولة أن تعوض المتضررين بسبب هذه القرارات وأن تعاقب كل القضاة المنحازين والممارسين مهامهم بعنصرية وتمييز وأن تبعدهم على الفور من مناصبهم.

لا بد من إزالة التباينات والتناقضات في القرارات القضائية وهذا يستدعي تأسيس نظام رقابة خارج عن تأثير السلطة التنفيذية.

يجب ابعاد القضاء عن السياسة وتجنب النظام القضائي المفتوح لما له من تأثيرات سلبية.

يجب أن يسمح للأطراف المتنازعة باختيار النظام والمنهج الذي يريدون التحاكم به ، وان يسمح للأطراف أيضاً باللجوء إلى التحكيم بأن يفوضوا حكماً يرضون بصلاحيته للحكم بينهم .

أخيراً يجب إلغاء المحاكم الخاصة التي تشكل خللاً واضحاً لمبدأ "الجميع متساوون أمام القانون" ويجب أن يحكم "مبدأ العدل" جميع القوانين المتعلقة بالمنهج والتنفيذ القضائيين.

إن عنوان "الجرائم التي ترتكب ضد الدولة وما يترتب عليها من عقوبات" يمنح الدولة صلاحيات طارئة ويحولها إلى "دولة شرطة" بدلاً من كونها دولة عادلة.

لذلك لا بد من إلغاء هذه القوانين التي تؤدي إلى الجور على الفور.

خ - حق الزواج وبناء الأسرة (صيانة النسل):

من حق كل رجل وامرأة الزواج في السن المناسب.

الأسرة نواة المجتمع وضمان بقائه فلا يمكن تكوين مجتمع سليم إلا بإنشاء الأسرة على هذا الأساس ، لذا فإن الحفاظ على مؤسسة الأسرة ونظامها والحث على الزواج من أهم واجبات الدولة.

وعلى الدولة أن تساعد الشباب الذين بلغوا سن الزواج ولا يجدون لذلك سبيلاً، وأن تمهد لهم الظروف من أجل الزواج وبناء الأسرة ، وفي هذا الصدد يمكن تخصيص صندوق يتم تمويله من الميزانية العامة ومن تركة هؤلاء الذين يتوفون وليس لهم ورثة.

الأسرة تتكون من الرجل والمرأة فيجب المحافظة على حرمة الأسرة وحرمة اسمها وذلك بعدم السماح بأن يطلق اسم الزواج والأسرة على تلك العلاقات الفاحشة كالمثليين كما هو الحال في بعض الدول الغربية.

يجب على الدولة أن تعترف بعقد القران الديني الذي له تطبيق وتوجه واسع وقوي في المجتمع وأن تعتبره عقداً رسمياً وتخرج هذا الفعل من إطار الأفعال التي يترتب عليها بعض العقوبات كما هو الحال الآن.

في هذا السياق يجب تغيير الفكرة التي هي وجهة نظر العلمانية "المعيار في عدم مشروعية الأفعال مخالفتها للقوانين الجارية وليس مخالفتها للمبادئ الأخلاقية". فهذه الفكرة تفسد معيار الشرعية بالمعنى الحقيقي لأنه يتم بموجبها فعلاً تحليل الحرام وتحريم الحلال كما هو الأمر في الزنا على سبيل المثال ، فالزنا يفسد الأسرة برمتها ويؤدي إلى تخريب كيان المجتمع وتهديد النسل لذلك يجب اعتباره جرمًا لأنه يمس بأمن الأسرة وسلامة المجتمع ، وطلب صيانة الأسرة حق إنساني لا مجال للنقاش فيه.

من جهة أخرى يجب تجريم الفواحش الجنسية كاللواطه والتي هي نوع من المرض وتحول دون نمو المجتمع وازدياد عدد السكان.

د - حقوق المرأة والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة:

يجب أن تكون ظروف العمل بالنسبة للمرأة ملائمة ومناسبة لهويتها ، ويجب استخدام المرأة فقط في تلك المؤسسات التي تقدم الخدمة للنساء كالصحة والتعليم.

وعلى الدولة ألا تمنع أولئك اللائي يرغبون في العمل بسبب ارتدائهن للحجاب.

وعلى الدولة أن تغطي احتياجات الأرامل واللائي لا يقدر أزواجهن على العمل لأسباب الإعاقة أو السجن أو الغياب. وعلى الدولة أيضاً أن تغطي كل احتياجات الأرامل واليتامى الذين لا يتمتعون بضمان اجتماعي.

يجب حظر استخدام الأطفال قبل سن الخامسة عشرة ، وفي حال عدم وجود أحد يقوم بإعالة الأسرة إلا من هم دون هذه السن فعلى الدولة أن تقوم بتغطية احتياجات أسرهم المعيشية والسكنية ليتمكن هؤلاء من مواصلة تعليمهم .

على الدولة استخدام ذوي الاحتياجات الخاصة (أصحاب الإعاقات) في وظائف مناسبة وملائمة لظروفهم الخاصة ، أما ذوي الإعاقة العاطلين عن العمل تماماً فعلى الدولة أن تقوم بتغطية كل احتياجاتهم المعيشية وما يحتاجون من متابعة صحية.

ذ - حرمة المسكن وحرية التواصل:

مساكن جميع المواطنين تخضع لحرمة المسكن . فلا يسمح بالتنصت على المنازل الخاصة والمتاجر بذريعة الأمن العام أو الحيلولة دون ارتكاب جرائم أو بذريعة المساس بالصحة العامة وحفظ الأخلاق ، حتى لو كان قرار المحكمة بهذا الصدد يجب ألا يسمح بالتنصت.

لا تفرض الرقابة على مكالمات المواطنين مع أسرهم بأي ذريعة كانت ولا المعاينة الخفية لاتصالاتهم المرئية والمسموعة.

ر - حرية السياحة وحق الإقامة:

من حق جميع المواطنين السفر وبحرية كاملة بداخل البلاد وخارجها ، ومن حق كل المواطنين الإقامة بحرية حيث يشاؤون ، ولا يحرم أحد من هذه الحقوق والحريات لأسباب تتعلق بالعقيدة واللغة والعرق والمذهب إلا في حال وجود أسباب ضرورية ومحقة.

ولا ينزع حق المواطنة عن أحد بسبب إقامته خارج الوطن.

ز - حق التصويت والترشيح والمشاركة في الإدارة والحكم:

في حال تمتعه بالشروط اللازمة فإن من حق كل مواطن التصويت والترشيح والمشاركة في الإدارة.

يجب أن يتمتع كل مواطن عاقل بلغ سن الخامسة عشرة بحق التصويت والاختيار.

ويجب ألا يكون هناك أي مانع من استخدام هذا الحق عدا عن السن ومرض العقل ، ويجب في هذا المضمار رفع كل الأسباب الأخرى التي تمنع المواطن من استخدامه هذا الحق.

المحكوم عليهم في السجون والملتحقون بالخدمة العسكرية أيضاً يجب أن يكون لهم حق التصويت والاختيار.

يجب أن يخفّض سن الترشيح إلى ثمانية عشر سنة.

يجب إلغاء المادّات التي تمنع موظفي الدولة من عضوية الأحزاب باستثناء تلك التي تتعلق بالجيش والشرطة والقضاء والإدعاء العام.

كما يجب السماح للسجناء السياسيين - عقب إنفاذ العقوبة التي يعاقبون عليها - بالانتماء للأحزاب السياسية ورفع الموانع التي تحول دون ترشّحهم.

إن إلغاء النصاب الانتخابي أمر تتطلبه العدالة لذلك يجب إلغاء النصاب الذي وضع بذريعة تحقيق الاستقرار السياسي في البلاد لأن هذا القانون يعني بيع العدالة في سبيل الاستقرار.

س - حق العمل والاستراحة واتخاذ الحرفة وعضوية النقابات:

من حق جميع المواطنين العمل في ظروف ملائمة وعادلة ومن حق الجميع أن يختاروا عملهم بحرية تامة.

ومن حق المواطن أن يُحفظ من تداعيات البطالة.

الاستراحة واختيار المهنة والحرفة والعضوية في النقابة التي يريدونها وطلب الكفاية في الأجرة بدون تمييز من حق كل المواطنين.

من حق المواطن أن تؤمن له الدولة عملاً وأجرة عادلة تتيح له ولأسرته حياة كريمة. فلا يجبره أحد على القيام بعمل لا يطيقه ولا يسمح لأحد أن يتكسب من عمل شخص آخر.

يجب تنظيم محتوى وتوقيت العمل على النحو الذي يتيح للعامل أداء واجباته الدينية ويمكنه من تنشئة ذاته مهنيًا وسياسيًا واجتماعيًا ومعنويًا بحيث يسمح له بالمشاركة الفعالة في البرامج الموجهة لذلك .

يجب إصلاح وتحسين مدة العمل وظروفه. وأن تعاقب الأفعال المخالفة لذلك . في هذا السياق يجب اتخاذ كل الإجراءات اللازمة بما في ذلك تكثيف الرقابة على الشركات والمؤسسات للحيلولة دون محاولة إلحاق الضرر بالعاملين من قبل أصحاب العمل بتأثير راس المال. كما يجب على الدولة أن تمنع العمال من محاولتهم إلحاق الضرر بأصحاب العمل بغير حق بتأثير قوتهم الجماعية.

وعلى الدولة أن تنتهج نظاماً مبنياً على العدالة في تغطية وظائف الدولة على أساس الكفاءة والجدارة حائلاً دون محاولات التحيز في انتقاء الموظفين لاعتبارات معينة .

ش - الصحة والتغذية وحق السكن والمأوى:

إن تقديم الخدمات الصحية للمواطن من واجبات الدولة لذا فعلى الدولة أن تؤمن للمواطن الاستفادة من هذه الخدمات بشكل سهل ومجاني. كما يجب التركيز على المناطق التي أهملت على مدى عقود من الزمن ومد الخدمة إلى سكانها ، وبذل الجهود واستكمال الإجراءات لتقديم هذه الخدمة للمواطن بالشكل المطلوب.

يجب معالجة المصابين بأمراض مزمنة والعناية بهم بصرف النظر عن مشاركتهم في الائتمان الصحي وأن تقدم لهم الخدمة سواء أَدفعوا بدل مشاركتهم أم لا.

لأجل مجتمع سليم لا بد من نظام تغذية متوازن وصحي لذلك يجب على الدولة أن تراقب سوق الانتاج الغذائي وتمنع إطلاق مواد غذائية مضرّة في الأسواق.

بموجب مبدأ "الدولة الاجتماعية" فإن على الدولة أن تحمل على عاتقها تغطية احتياجات العاجزين عن ذلك كاليتمى والأطفال والشيوخ وكل من يصعب عليه تغطية ذلك. ومن حق كل مواطن أن يكون له منزل يسكن فيه وعلى الدولة بصفقتها دولة اجتماعية أن تؤمن المأوى لمن لا يمكنه تأمينه.

3 - تكوين الدولة : الهدف من كيانها وواجباتها:

لأجل الأمن والعدالة وتقديم خدمة التعليم والدفاع يجب تشكيل كيان منظم على قطعة أرض معينة بإرادة اجتماعية موحدة . وهذا تنتج عنه الدولة التي هي ولا شك حاجة أصيلة بالنسبة للفرد والمجتمع.

بيد أن الدولة قد تنحرف عن فلسفتها التأسيسية . فتلك القوة العظيمة المشكلة بإرادة الشعب والممولة بضرائب الشعب والتي يفترض أن تقوم بخدمة الشعب قد تنحرف بعد مدة عن غايتها التأسيسية وتنسى خدمة الشعب وتعتبر نفسها الأصل والشعبَ خادماً لها بدلاً من أن ترى نفسها خادماً للشعب. فيصبح الناس بعد فترة تحت ظلم وضغط هذه القوة الهائلة ، وتصبح تلك القوة التي يغذونها بأموالهم أداة ظلم واضهاد ضدهم.

في مثل هذه الظروف تتبنى الدولة فكرة " لأجل الشعب رغباً عن الشعب" التي لها تداعيات سلبية كبيرة. فتستخدم الدولة هذه الفكرة مصدراً لمشروعية كل إجراءاتها ، بحيث تصير مرجعية كل القرارات بأن الدولة أدري من الشعب بمصالحه وهذا هو الأفضل لأجل الشعب ولو ظن الشعب خلاف ذلك. وهذا الموقف يضع كل من يفكر خلاف ذلك في قائمة الخونة ، الأمر الذي يبيح تجريم مثل هؤلاء بأشد العقوبات.

إن الدول المبنية على مثل هذه الأفكار لأجل حشد دعم الشعب ولو بشكل نسبي تخلق أعداءً وهمية في الخارج والداخل وتثير الرعب والقلق في المجتمع لاحتواء التحركات المرتقبة ، والأخطر من ذلك أن الدول التي تقوم على مثل هذه الأفكار لا تريد أن يكون الشعب موحداً متضامناً وإنما من مصلحتها أن تعادي بعض طوائفه الطوائف الأخرى كي يبقى الشعب مشغولاً بصراعاته فترتاح الدولة من مطالبه.

وفي بعض الأحيان تضيف الدولة إلى نفسها صفة القداسة إلى أن يصبح المجتمع مقدساً للدولة بصرف النظر عن كيانها والفكرة المستمدة منها. وللأسف فإن هذه اللعبة تصدق من قبل بعض فصائل المجتمع وتؤخذ بعين الاعتبار إلى الدرجة التي ترى معها هذه القطاعات بأن الدولة مفهوم مقدس لا يمكن التحرك للتغيير فيه.

نحن لا نقبل هذه الحال بالنسبة للدولة . فلا يمكن أن تفرض الدولة أيديولوجيتها على المجتمع إذ أن هذا ليس من غاية تأسيسها ولا من واجبها . بل يجب أن تظل الدولة تعمل في إطار أغراضها التأسيسية فتقدم كل الخدمات والتسهيلات اللازمة للمواطن.

نحن نعتبر الدولة منظومة سياسية مشروعة أسست من قبل الناس لتؤمن لهم حياة كريمة وحرية وأمنة وتتيح لهم السبل والإمكانات لتطوير وتنشئة الفرد والمجتمع مادياً ومعنوياً . وكون الدولة منظومة مؤسسة من قبل الناس فلا يمكن أن تضاف إليها صفة القداسة.

إن واجبات الدولة ووظائفها لا تقتصر على تحقيق الأمن ودفع المخاطر الخارجية واحتواء الأزمات الداخلية وجباية الضرائب وتأسيس سلطة قضائية تنفذ عمل القضاء فقط دون أن تتدخل هذه الدولة بأي شيء آخر ، فهذا هو تعريف الدولة في ظل العهود القديمة أما اليوم فمسؤوليات الدولة والحكومة ازدادت وأكثر من أي وقت مضى ، فعلى سبيل المثال تقوم الدولة بتحقيق الأمن والاستقرار والانتظام بواسطة قوات الأمن وتأخذ التدابير الاحتياطية لتحول دون ارتكاب الجرائم. وتقوم بحفظ حقوق وحرريات المواطنين أمام كل الاعتداءات والتجاوزات وتقوم بفتح مؤسسات تعليمية لمكافحة الجهل والفقر والبيوس وتحقيق التوزيع العادل للدخل. كما تقوم بحفظ الخلية الاجتماعية للمجتمع ، وحفظ الأسرة في هذا الإطار يتضمن منع انتشار الفجور والعادات السيئة ومكافحتها إذا كانت موجودة ومنتشرة في المجتمع تخرب بينته وتفسدها.

وبموجب أن الدولة هي دولة اجتماعية فإن عليها أن تطعم الجياع وتؤوي من لا ملجأ له وتداوي المرضى وتعيد لصاحب الحق حقه وماله إذا اغتصب منه ، وتقدم الدعم والمساعدة للمواطنين في حال وقوع كوارث طبيعية .

خلاصة القول أن الدولة مكلفة لتقديم كل ما يجب من أجل أمن وسلامة المجتمع.

إن نظام الحكم في الجمهورية التركية كما يفهم من الاسم نظام جمهوري معتمد على الجمهور على اختلاف ألوانه وأسنته وعقائده أي أن الجمهور يضم الشعب كله. فالجمهورية بدون الجمهور لا تعني شيئاً والحكم بمنطق "إدارة الشعب ورغماً عن الشعب" غير قابل للتنفيذ كما كان عليه الحال سابقاً .

الجمهورية إدارة الشعب نفسه بواسطة نواب يختارهم بحرية وشفافية ، والحكومة في تركيا تأخذ صلاحيتها من إرادة الشعب ومنها تستمد صلاحية أخذ مقاليد السلطة . وكون الإداريين نواباً في الكيان الجمهوري فإن هذا لا يعطيهم حق التصرف في الحكم خارج إطار الإرادة الشعبية التي منحت لهم تلك الصلاحية.

إن الخروج عن إطار الصلاحية التي تستمد مشروعيتها من الإرادة الشعبية يعدّ استخداماً للصلاحية بالسوء وتجاوزاً وخيانة للأمانة.

لا يتمتع الإداريون في نظام جمهوري حقيقي بإرادة وحكم مطلقين بل يستخدمون صلاحياتهم ضمن حدود وأطر معينة.

وحتى لو حصل الحاكم على دعم شعبي بنسبة تسعة وتسعين في المئة فإن هذا لا يمنح له حق تجاوز النسبة الباقية وإجبارها على التنازل عن عقيدتها وتغيير دينها ومنعها من أداء واجباتها واستخدام لغتها.

كذلك الحال بالنسبة لذلك المجلس الذي يستمد صلاحيته من إرادة الشعب . إن مجلساً كهذا لا يمكنه أن يستخدم سلطته التشريعية كما يشاء ودون قيد أو شرط ، إلى ذلك لا يمكن إصدار قوانين غير متوافقة مع قيم المجتمع التي يقوم على أساسها ، بل يجب أن تكون تلك القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية موافقة لحقوق الإنسان ومبادئ الحقوق الأساسية والقيم والتقاليد الأخلاقية والاجتماعية.

لا بد من وجود حدود وثوابت للسلطة التشريعية تراعيها أثناء إجراء مهامها التشريعية.

أ - الدستور الجديد والإرادة الشعبية:

إن دستور 1982م الذي أعده المجلس العسكري أصبح بعيداً عن تغطية متطلبات المجتمع ، بل إن هذا الدستور قد فرض على المجتمع بقوة السلاح لذا فإن الأغلبية الساحقة من الشعب تريد دستوراً جديداً.

في هذا الإطار لا بد من تشكيل دستور جديد بمعزل عن الأيديولوجية والوصاية العسكرية.

يجب أن تكون المبدئيات في الدستور وجيزة وبليغة ، فتركز على الحقوق والحريات الإنسانية وتتجنب الدلالات الطائفية. ويجب أن يكون الدستور الجديد وبدون استثناء قابلاً للإلغاء والتعديل والتغيير بحيث لا يتضمن على مادة لا يمكن تغييرها كما هو الحال في الدستور الحالي.

يجب ألا يفرض الدستور الجديد على الشعب أيديولوجية معينة ، لذلك لا بد من تغيير متون القسم التي يؤديها النواب والموظفون أثناء شروعاتهم بالعمل فلا يقسم أحد على الالتزام بأيديولوجية معينة وإنما يقسم على ألا يعمل إلا لمصلحة الشعب وخيره.

يجب أن تؤخذ الاحتياجات الاجتماعية ومطالب الشعب وخاصياته بعين الاعتبار أثناء إعداد الدستور الجديد.

يجب أن يجمع الدستور الجديد أبناء المجتمع في قواسم مشتركة بحيث لا يوصف أحد من المجتمع بـ"الآخرين" أو "الأعداء" بل يُنظَّم بميزان الحق والعدالة.

يجب إلغاء الخدمة العسكرية الإلزامية وتشكيل جيش مهني بدلاً من ذلك ، ويكون حق الاستئناف الضميري لمن لا يرغب في إداء الخدمة الإلزامية في هذه المرحلة الانتقالية. دون أن يؤدي استعمال حق الاستئناف الضميري إلى الحرمان من الحقوق والوظائف الرسمية في المستقبل.

ليس من حقنا أن نهدر دخل أجيالنا القادمة في دوامة الديون والربا الناتج عنها نظراً لما يشكل ذلك من خطر كبير ومباشر على استقلالية الدولة ووحدة أراضيها. وتفادياً لهذه المخاطر يجب أن تكون الميزانية ميزانية متوازنة وأن توضع في الدستور مادة تمنع الانفاق الذي يزيد عن الإيرادات.

يجب أن يتم سحب صلاحية فرض الضرائب من مجلس الوزراء ومنحها إلى مجلس النواب. وذلك من خلال مادة دستورية تنص على ذلك .

في الجزء الذي يتم فيه تعريف المواطنة في الدستور يجب أن تضاف هذه المادة أو الفقرة "من حق جميع مواطني الجمهورية التركية الاستفادة من هذه الحقوق وبصورة متساوية والدولة مكلفة بضمان هذا الحق ، وهذه ليست مسؤوليتها وواجبها فحسب وإنما هي سبب وجودها" بهذا التعريف ينتهي النقاش حول تعريف المواطنة.

ب - موظفو الدولة ومواقفهم من المواطنين :

إن موظفي الدولة مكلفون بالقيام بالخدمة العامة التي يمولها المواطنون بضرائبهم . لذا فالموظفون ليسوا سادة المواطن وحكامه بل هم خدم له . والمواطنون سادة وليسوا قطيعاً يرعاه الموظفون.

ت - القضية الكردية:

إن الشعب الكردي من أقدم الشعوب في الشرق الأوسط ، إذا تمتد الجغرافيا التي يقطنها من جبال داغروس شرقاً إلى جبال طوروس غرباً ومن جبال البحر الأسود وداخل منطقة القوقاز شمالاً إلى حلب وخليج البصرة جنوباً.

وهذه المنطقة يطلق عليها اسم "كردستان" وبطبيعة الحال فإن اللغة الأم للشعب الكردي هي اللغة الكردية.

إن الشعب الكردي من أقدم الأمم في المنطقة ففي القرن الحادي عشر الميلادي جاء الأتراك إلى هذه المنطقة ، وبفضل الإسلام الذي هو القاسم المشترك بين الأتراك والأكراد حصل بينهم تقارب وإخاء مما أدى إلى توحدهم وجهادهم ضد الروم في خندق واحد ، وعاشوا معاً على أساس الأخوة الإسلامية . إلا أن الممارسات والإجراءات التي حدثت فيما بعد بدءاً من عهد حزب الاتحاد والترقي ومروراً بالعهد الجمهوري أدت إلى ضعف هذه الروابط وتخريب هذه الهيكلة.

إن أيديولوجية الجمهورية كانت مبنية على مبادئ أساسيين : العلمانية والقومية التركية. وقد عانى الأكراد مع إخوانهم الأتراك المسلمين أنواع المشقات والأذى نتيجة الممارسات العلمانية . ولم يقتصر الأمر بالنسبة للشعب الكردي على ذلك بل وصل إلى أبعاد إضافية أخرى ، فالشعب الكردي فضلاً عن معاناته بسبب كونه مسلماً عانى أيضاً بسبب هويته الكردية إذ تعرض للاضطهاد ومشروع التنريك .

وكرر فعل على الضغوط العلمانية التي تعرض لها الشعب الكردي قامت ثورات عديدة كثورة الشيخ سعيد البالوي وثورات درسم واغري وزيلان وغيرها. وقد سحقت كل هذه الثورات من قبل النظام عبر المجازر والنفي والتشريد وذهب ضحيتها مئات الآلاف من القتلى والجرحى ووصل الظلم إلى درجة لا يتصورها العقل.

من أجل التطبيع والوئام الاجتماعي والوطني لا بد من الأعمال والاجراءات التالية:

يجب أن تعتذر الدولة من ضحايا هذه المظالم وتقدم لهم التعويضات.

إلغاء تعريف المواطنة الذي ينص على أن كل شخص مرتبط بالجمهورية التركية برابط المواطنة فهو تركي ، والاعتراف بالأكراد دستورياً وأن يعتبر الأكراد والأترك العنصرين المؤسسين الأساسيين للدولة.

أن تكون اللغة الكردية لغة رسمية بالإضافة إلى اللغة التركية وقبول اللغة الكردية لغة للتعليم كما هو الأمر بالنسبة للغة التركية وأن يمنح لكل المواطنين من الأقوام الأخرى حق التعليم بلغتهم بشرط أن يتوافر طلب كافٍ في هذا الصدد.

يجب إلغاء الأناشيد التي يفرض أداؤها على طلاب المدارس كل صباح والتي تحمل عبارات استفزازية بالنسبة للشعوب الأخرى في تركيا كتلك العبارة التي تقول: "طوبى لمن يقول أنني تركي" ، و"تركي واحد يساوي الدنيا أجمع." كما يجب شطب أسماء الأشخاص الذين عرفوا بممارسة الظلم ضد الشعب من المدراس والشوارع والثكنات العسكرية.

لابد من إلغاء تلك التعريفات التي تركز على القومية التركية المتطرفة وفي مقدمتها المادة التي تحتوي على تعريف المواطنة .

يجب إعادة أسماء البلدات والأماكن الجغرافية إلى أصلها.

إلغاء نظام ما يعرف باسم "حراس القرى" الذي تسبب بمشاكل كثيرة في المجتمع في جنوبي شرقي تركيا وذلك دون إلحاق الضرر بموظفي هذه المنظومة.

إجراء التحقيقات اللازمة لرفع الستار عن مصير المفقودين والذين يبلغ تعدادهم الآلاف وبدء التحقيقات حول الجرائم التي لم تحل بعد وملاحقة مرتكبيها ، وملاحقة كل من ساهم بحرق القرى وتشريد سكانها ، وإجراء كل التحقيقات للجرائم التي ارتكبتها تنظيم الأرجنكون ومخابرات الشرطة (الدرك) ، والاعتراف رسمياً بالظلم الذي مارسته الدولة تجاه الشخصيات الكردية وفي مقدمتهم الشيخ سعيد البالوي والاعتذار من ذوي هذه الشخصيات ومن الشعب بأكمله.

الإفصاح عن مكان مقابر الشيخ سعيد النورسي والشيخ سعيد البالوي والسيد رضا ، وفتح أرشيف تلك المحاكم التي تسمى بمحاكم الاستقلال.

إصلاح وتحسين وضع المدارس التقليدية في الشرق وإعادة دورها الفعال ، ومنح الصفة الرسمية لشهادة هذه المدارس كي تصل المناطق الشرقية التي أهملت على مدى عقود من الزمن لمستوى النمو والازدهار الذي وصلت إليه المدن في غرب الأناضول ، وحشد الاستثمارات لتلك المناطق وممارسة سياسة "التمييز الإيجابي" تجاه المناطق الشرقية.

يجب التعامل مع الأكراد غير المواطنين مثلما يتم التعامل مع الأتراك غير المواطنين فتمنح لهم الجنسية بشكل سهل وبسيط.

من أجل عودة الملاحقين السياسيين من الخارج وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين لا بد من إصدار عفو سياسي عام.

يجب إرخاء النظام الإداري المركزي وتعزيز الإدارات المحلية وإجراء تعديلات تنص على انتخاب الإداريين من قبل الشعب ، وفي حال تم اتخاذ هذه الخطوة فسوف تتعزز الروابط الأخوية بين الشعبين التركي والكردي مما يشكل للبلاد طاقة كبرى تمكنها من تحقيق نهضة سياسية واقتصادية للبلاد.

وقد أثبت التاريخ أن ممارسة الضغط والاضطهاد من قبل شعبٍ ضد شعبٍ آخر استناداً إلى قوة الدولة لا يؤدي إلا لمزيد من إراقة الدماء وسيلان الدموع ولكلا الطرفين على حد سواء. أما في حال قبول واحترام هذه الشعوب لبعضها البعض وتشكيلها نظاماً مبنياً على الإرادة المشتركة والوحدة الطوعية فستحقق للجميع الرفاهية والنمو والتقدم في كافة المجالات المادية والمعنوية.

إننا نؤمن بأخوة أبناء الشعوب من أجل سعادة ورفاه الجميع ونعتقد بضرورة اتخاذ كل الخطوات اللازمة وبسرعة بالغة في هذا الصدد.

ث - الإدارات المحلية وسبل تعزيزها :

إن التنوع الثقافي واللغوي الذي يفترض أن يكون عاملاً مهماً في التخصيب الثقافي وتنمية القدرات الاجتماعية قد تحول إلى عامل ضعف وإجهاض جراء الممارسات القومية والإصرار والتشديد على فكرة الإدارة المركزية القاسية التي أورثت البلاد مشاكل وأزمات معقدة.

كون الإدارة المركزية إدارة ثقيلة وبسبب اختلاف وتنوع القضايا بالنسبة لكل منطقة لا يمكن حل المشاكل والقضاء عليها بهذا النمط الإداري ، وتفادياً لتداعيات هذا النظام الإداري الصلب لا بد من إرخاء هذا النظام الإداري وتفويض بعض صلاحياته إلى الإدارات المحلية ولا سيما البلديات التي لها دور كبير في حل المشاكل المحلية. لذا يجب تشكيل نظام إداري يتيح للإدارات المحلية إمكان تأسيس مصادر مالية تمكنها من ممارسة خدماتها والسماح بمشاركة ومساهمة الإدارات المحلية في صنع القرارات العالقة في مجالها والمنطقة التي هي تحت مسؤوليتها ، وأن يمنح لها حق مراجعة القضاء للطعن في قرارات الإدارة المركزية.

كما يجب رفع وصاية الإدارة المركزية على الإدارات المحلية وتعزيز الرقابة الداخلية في الإدارات المحلية ، ويجب ألا تصل رقابة الإدارة المركزية على الإدارات المحلية إلى حد يشكل خلافاً في ذاتية هذه الإدارات ويجب أن تكون هذه الرقابة محصورة فيما يتعلق بخرق الدستور والقوانين دون أن تصل إلى حد التدخل في تصرفات الإدارة المحلية.

يجب ألا تكون لدى الإدارة المركزية صلاحية عزل الإداريين المحليين المنتخبين ويجب إلغاء ذلك الشرط الذي يقضي بعدم دخول قرارات مجالس الإدارة المحلية حيز التنفيذ إلا بموافقة الإدارة المركزية.

بعد نقل بعض الصلاحيات من الإدارة المركزية إلى الإدارة المحلية يجب إجراء تعديلات تمهد لمشاركة المواطنين في الإدارة بأن تكون لهم كلمة في اتخاذ القرارات وبذلك سوف تزداد انتاجية الخدمة وتتم الحيلولة دون إسراف الوقت والجهد.

بعد إجراء كل الإصلاحات اللازمة في النظام الإداري القائم يجب ألا يكون ثمة حرج وقلق من مناقشة الأنماط الإدارية الأخرى كالفيدرالية والحكم الذاتي ونظام الولايات في حال ثبت خير وفائدة هذه النماذج الإدارية وألا يكون ثمة تحفظات على تطبيقها بعد استفتاء الشعب عليها.

ج - الأقليات الدينية والطائفية والحيلولة دون القومية والتمييز:

الجميع متساوون أمام القانون فليس لأحد تميّز أو فضل على أحد أمام القانون .

على الدولة أن تتجنب التمييز في تقديم الخدمة للمواطنين ، فلا يقبل أن يكون الدين أو المذهب أو اللغة عوامل سلبية أو إيجابية في تقديم الخدمة للمواطنين ، بل يجب أن يترتب على أفعال التمييز عقوبات رادعة.

يجب أن تكون معتقدات الأقليات مصانة بضمانات دستورية.

ح - شفافية الخدمات العامة ومكافحة الفساد واستغلال المنصب:

إننا نفهم من مبدأ "العلانية والشفافية" أن يقدم الموظفون خدماتهم للشعب بشكل شفاف وعلني.

إن مبدأ "الشفافية والعلانية" يمكّن الشعب من مساءلة الحكام ومراقبتهم في الوقت والمكان المناسبين ، لذا فإن على الإدارة أن تعطي المواطن المعلومات المتعلقة بالخدمات العامة كي تتيح له ممارسة حقه في المساءلة والمراقبة.

وعلى الدولة أن تعطي المعلومات اللازمة بشكل منظم ووفق جدول زمني.

لا يمكن القول بأنه تم تقديم الخدمات السياسية والبيروقراطية على هذا الأساس وبالمستوى المطلوب ، ولا يمكن القول أيضاً بأن الدولة قدمت حتى اليوم كل ما يجب من أجل مكافحة الفساد . والدرجة التي تحتلها تركيا في القائمة التي تصدرها منظمة الشفافية العالمية دليل واضح على ذلك ، الأمر الذي يفيد بضرورة بحث أسباب الفساد وتداعياته في بلدنا ثم وضع أساليب كفاحية صارمة وطرح حلول حازمة من أجل مكافحة الفساد والاستغلال وتنشئة مجتمع أخلاقي.

ولأجل رفع المستوى الأخلاقي لدى المجتمع يجب أن يعتمد النظام التعليمي على الأسس والمبادئ الأخلاقية.

خ - الثقافة والتاريخ:

إذا قمنا بتشبيه المجتمع بالشجرة فيمكننا أن نعتبر التاريخ بمثابة جذورها . فلا يمكن للشجرة أن تقوم على ساقها وتواصل حياتها وهي مقطوعة الجذور .

يجب العدول عن تلك الفكرة التاريخية الرسمية التي تعتمد على الإيديولوجية والتي أدت إلى نزع المجتمع من جذوره التاريخية الأصيلة.

لا بد من كتابة التاريخ مجدداً على أساس الواقعية والأفاقية وبصورة شاملة وأن تعاد كتابة المصادر التاريخية وفقاً لهذا المنهج.

إن الثقافة الإسلامية تنبثق من اجتماع النقل بالعقل، والأخلاق بالفن، والعلم النظري بالعلم العملي التطبيقي.

إن الثقافة الإسلامية خلاصةً لتجارب الأمة ولتراكمها التاريخي ولنشاطاتها وفعاليتها عبر التاريخ. كما أن الثقافة الإسلامية ثقافة منبثقة من أجواءٍ روحية خاصة ومخازن تاريخية غنية ومن آمال مستقبلية قوية.

إن سر وجود وعمدة بقاء تلك الأمة التي هي خير أمة أخرجت للناس تكمن في هذه الثقافة، وبناءً على ذلك لا بد من الحفاظ على هذه الثقافة التي هي القاسم المشترك لجميع مكونات المجتمع ونقلها إلى الأجيال القادمة.

في هذا السياق لا بد من الحيلولة دون نفرة ومن ثم ابتعاد الشباب عن ثقافتهم وقيمهم المعنوية وبذل كل ما يجب من أجل جعل الثقافة الإسلامية محببة ونقلها إلى الأجيال القادمة ووضع السياسات اللازمة في هذا الصدد.

كما يجب الحيلولة دون استخدام المدارس والمعابد والكنائس - والتي هي من تراثنا - بصورة غير أخلاقية بذريعة الثقافة والسياحة.

د - الحفاظ على البيئة والطبيعة:

خلق الله سبحانه وتعالى الكون بنظام وميزان. وجميع المخلوقات تكمل بعضها البعض ولكلٍ دوره في نظام وتوازن هذا الكون.

إن استمرار حياة الإنسان مقيد بالتوازن الكوني الدقيق، وتصرفات الإنسان غير المتوازنة والتي تركز على الاستهلاك وصلت إلى حد يهدد حياة الكائنات الأخرى.

لم تستلم البشرية هذه الطبيعة الملائمة للحياة كميراث وإنما كأمانة ينبغي أن تسلمها للأجيال القادمة الأمر الذي يقتضي المحافظة على البيئة من النفايات البيولوجية والكيميائية التي تلحق أضراراً جسيمة بالبيئة. في هذا المضمار لا بد من إرشاد المواطنين حول هذا ووضع عقوبات رادعة لكل من يتسبب بتخريب البيئة وإفسادها.

وعلى جميع الدول أن تكف عن سباق التسلح، وعلى المؤسسات والمنظمات الدولية أن تبذل جهوداً مشتركة لحظر الأسلحة الكيميائية.

4 - الاقتصاد

المدخل:

إن النظام الاقتصادي الرأسمالي يعتمد على تقديس المنفعة وتأليه المصلحة الشخصية وهو منبثق عن ثقافة لا إنسانية.

إن النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي تقوم عليه منظومة اقتصاد بلدنا يفرض الفقر والمجاعة على قسم من أبناء المجتمع.

حتى في أمريكا التي هي النموذج الأبرز لهذا النظام الاقتصادي ورغم أنها أكبر اقتصاد في العالم نجد الملايين من مواطنيها في الشوارع بدون ملجأ أو مأوى وهذا دليل على قسوة هذا النظام وعدم إكفائه المضي قدماً على هذا النحو.

لقد ظهر الفساد في البر والبحر نتيجةً لممارسات هذا النظام الاقتصادي ، وقد أدى جشع أصحاب هذه الفكرة إلى نفاذ الثروات الطبيعية فوق الأرض وتحتها بشكل سريع فضلاً عن تخريب البيئة وتلويثها وتعريض حياة أنواعٍ عديدةٍ من الكائنات الحية للخطر.

نرفض تلك السياسة الاقتصادية التي لا يحتل مركزها الإنسان والبشرية ، والتي تركز على نمو اقتصاد الدولة وتهمل نشر الرفاهية في المجتمع.

وحتى لو بلغ معدل الدخل الفردي مئة ضعف لما هو عليه الآن فإن لم ينعكس ذلك مباشرة على فقراء المجتمع وجياعه فلن نغير اهتماماً لتلك الزيادة.

إن التوزيع العادل في الإيرادات من أهم القضايا التي يحتاجها المجتمع ، فالأصل في نظام اقتصادي عادل أن يوزع الإيرادات بشكل عادل بحيث تعم الطبقات الفقيرة في المجتمع وألا تصبح الدولة متفرجة على نهب حصص الفقراء من الثروات الطبيعية في البلاد.

لا بد من تطبيق سياسة اقتصادية يكون الإنسان في مركزها وتتجنب بغي الاقتصادية الاشتراكية والرأسمالية على حد سواء. سياسة اقتصادية تتوافق مع ضمير البشر وكيانه.

الهدف الرئيسي للسياسة الاقتصادية يجب أن يكون الإنسان والهدف من النمو الاقتصادي يجب أن يكون توفير الوظائف وتقليص البطالة .

ومن أجل نمو اقتصادي وتوظيفٍ مستقرين لا بد من ممارسة سياسة اقتصادية ملائمة في هذا الصدد.

يجب أن يكون الهدف من زيادة التصدير والتشجيع الانتماني توفير فرص العمل والتوظيف ، كما يجب تشجيع القطاعات التي يمكن أن تساهم في تقليص البطالة ، وأن تكون الأولوية في مثل تلك المحاولات للمناطق الفقيرة وللقطاعات التي تستلزم طاقة البشر أكثر من غيرها.

يجب تشجيع إنتاج البضاعة التي تحظى بأهمية إستراتيجية.

وعلى الدولة أن تنتهج سياسة اقتصادية تقوم على الاكتفاء الذاتي وذلك بأن تقوم الدولة بإنتاج زراعي وصناعي داخلي يعتمد على الامكانيات والقدرات الداخلية بدلاً من الخارجية.

من أجل تقليص البطالة يجب ممارسة سياسة اقتصادية تهدف إلى تقليص عدد العمال غير الماهرين وذلك من خلال إقامة دورات مهنية تكسب العمال غير الماهرين مهارات تمكنهم من مواصلة حياة كريمة.

يجب تأمين الآلات والأدوات اللازمة لأصحاب المهن والحرف العاطلين عن العمل.

إن المصادر الغذائية في العالم كافية ووافية للجميع وبالتالي فإن وجود شخص جائع في نقطة ما من العالم لا يكون إلا بسبب وجود آخرين يأخذون زيادة عن حاجتهم.

أما الفكرة التي تعتمد عليها الرأسمالية بأن الاحتياجات غير محدودة في حين أن المصادر محدودة هي فكرة لا مصداقية لها لأن الجشع هو الذي يوحى لهم بهذه الفكرة وليست الاحتياجات.

إن الفكرة التي مفادها أن " الاستهلاك هو العامل والمعيار الأساسي للحرية والسعادة ، وأن حريتك تتوازى مع قدرتك على الطلب والاستهلاك وأنت سعيد بقدر ما تستهلك " هي فكرة تهدف إلى جعل المجتمع مجتمعاً استهلاكياً لا يفكر إلا بالمزيد من الكسب والاستهلاك وهلم جرا . في حين لا تدفع هذه الفكرة الإنسان إلا إلى مزيد من الأخلاق السيئة وفقدان الطمأنينة لأن من لا يقنع بالقليل فلن يقنع بالكثير.

المعيار الأساسي في إنسانية السياسة الاقتصادية هي كيفية توزيع الإيرادات.

إن الرأسمالية التي تعطي نصيب الأسد لرأس المال ، والاشتراكية التي تقدر العمل وتضعه فوق كل شيء ، والشيوعية التي تركز على التوزيع وتقده ، كل هذه الأفكار أفكار متطرفة لا تتوافق مع الفطرة الإنسانية.

من أجل تحقيق استقلال البلاد اقتصادياً واقتلاع الفقر والحرمان من جذورهما وتلبية احتياجات ومطالب الإنسان الفطرية لا بد من ترك هذه السياسة المستندة إلى هذه الأفكار الباطلة.

إن الفكرة الاقتصادية الشيوعية التي تعارض القيم الإنسانية سبق لها أن أفلست ، في الوقت الذي تنتظر فيه الفكرة الرأسمالية المصير ذاته. لذلك لا بد من إقامة المنظومة الاقتصادية الإسلامية مكان تلك المنظومة الفاشلة المفلسة التي لا تسمن ولا تغني من جوع.

لا بد من نظام اقتصادي يعيد للعامل وعرق جبينه أهميته ويعطي الأجير أجره قبل أن يجف عرقه . نظام يعطي العامل حقه ولا يسمح له في الوقت ذاته أن يعادي رأس المال . نظام لا يترك الفقراء والبائسين على ما هم عليه بالألا يسمح أن تكون الثروة دولة بين الأغنياء فقط.

سياستنا الاقتصادية

يجب إلغاء النظام الاقتصادي القائم على الربا (الفائدة) سواء في المعاملات المصرفية التابعة للقطاع العام أو الخاص أو في المعاملات الشخصية.

على الدولة ألا تفرض ضريبة على الحد الأدنى للأجور كما يجب أن تعفى الحاجات الأساسية من الضرائب.

يجب تغيير المادة في نظام الأجرة والتي تضع معيار الحد الأدنى للأجور والتي تقول : "إن الحد الأدنى للأجور هي أجرة تدفع للعاملين مقابل عملهم اليومي العادي والتي تغطي لهم الإعاشة والسكن والملابس والصحة والمواصلات والثقافة في أدنى مستوى ووفقاً للأسعار الجارية" إذ لا بد من تغيير هذا التعريف الذي يأخذ العامل وحده بعين الاعتبار ليشمل سائر أفراد الأسرة.

يجب أن تكون الخدمات الصحية والتربوية خدمات مجانية ، كما يجب على الدولة تغطية حاجات المواطنين الذين لا يستطيعون سد حاجاتهم المعيشية (الغذائية) والسكنية ، وأن تحت الدولة الشباب على الزواج وتساعد من لا يمكنه تحمل أعبائه المالية.

وعلى الدولة أن تدعم الطبقة الفقيرة والتي يحدد وضعها وفق معايير واقعية وأن تعطيها الماء والكهرباء والغاز مجاناً وبنسبة معينة.

كما يُفهم من مبدأ "وأن ليس للإنسان إلا ما سعى" فإن الجهد من أهم سبل الكسب فلا تمييز بين الرجل والمرأة من هذا المنطلق ، لكن بالمقابل فإن لكلٍ منهما مميزاته ومؤهلاته لذا لا بد أن يكون العمل متوافقاً مع مكانتهما الاجتماعية ومميزاتهم الفيزيولوجية.

وبما أن الرجل هو المكلف بتأمين نفقة الأسرة فليس ثمة ضرورة لعمل المرأة بل نعتقد أن الأفضل للمرأة أن تستقر في بيتها وأن تعطيه الأولوية. وإن كان لا بد من عمل المرأة فأن يكون في مجالات تتوافق وتتلاءم مع فطرتها.

أ - مكافحة الفقر وتوزيع الإيرادات

إن من أهم واجبات الدولة الاجتماعية أن تسعى لإنقاذ الأفراد والمجتمع من الفقر والبؤس ومنحهم حياة كريمة وهذا يلزم الدولة أن توفر لمواطنيها دخلاً يضمن لهم سد احتياجاتهم ولو بالحد الأدنى.

إن الجور الذي يسود على توزيع الإيرادات ربما وصل إلى حد يؤدي إلى انفجارات اجتماعية. ولعل السبب الحائل دون حدوث ذلك حتى الآن هو وجود نظام أسرة قوي في بلدنا بالإضافة إلى الزكاة والصدقة والأوقاف الخيرية والمؤسسات الدينية والجمعيات المدنية.

إن تلك الشريحة الثرية التي تشكل نسبة عشرين في المئة من المجتمع تأخذ نصيب الأسد من جملة الإيرادات الوطنية أي ما يقارب خمسين في المئة ، الأمر الذي يعني أن على الثمانين في المئة الباقية من المجتمع أن تكتفي بتلك الشريحة التي تشكل النصف فقط من جملة الإيرادات الوطنية ، وهذا يشير إلى أنه لا بد من وضع حد لهذا النظام التوزيعي الجائر على الفور.

في هذا الصدد على تركيا أن تغير استراتيجيتها التنموية والتصنيعية فتسد الفجوة بين الشريحة الفقيرة البائسة التي تشكل نسبة عشرين في المئة من المجتمع وبين تلك الشريحة الثرية جداً والتي تشكل أيضاً نسبة عشرين في المئة من المجتمع .

ب - قضية المناطق النامية في تركيا :

إن منطقتي شرقي وجنوبي شرقي الأناضول والمنطقة الوسطى في الأناضول وكذلك منطقة البحر الأسود هي المناطق النامية في تركيا . وإن تنمية هذه المناطق اقتصادياً واجتماعياً أهمل على مدار العهد الجمهوري في تركيا ، ونتيجة لسياسات مخطئة تم هدر المصادر الاقتصادية والثروات الطبيعية في هذه المناطق المذكورة وأدت هذه الإجراءات إلى تعقيد المشاكل في تلك المناطق بدلاً من حلها.

إن القوانين الصادرة بهدف تشجيع الاستثمارات في هذه المناطق لم نجد لها نفعاً مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة في تلك المناطق لتتجاوز معدل البطالة في البلاد وبنسبة كبيرة. وقد أرجع الإداريون الذين حكموا البلاد في ذلك العهد هذا الأمر إلى مسألة الأمن والاستقرار في تلك المناطق ، وهذا من وجهة نظرنا نوع

من الهروب من المسؤولية. لا ننكر أن رأس المال يخاف ويهرب من المناطق التي لا تتمتع بالأمن والاستقرار ولكن طالما كان تحقيق الأمن والاستقرار من أهم واجبات الحكام في البلد فكيف لهم أن يتهربوا من مسؤوليتهم بذريعة غياب الأمن والاستقرار في البلاد؟

إن الدولة ملتزمة أولاً وقبل كل شيء بصيانة النفس والمال بالنسبة لمواطنيها ثم هي مكلفة بتوفير فرص وإمكانات العمل لخدمة العيش لمواطنيها.

يجب إطلاق مشاريع تنموية في المناطق النامية في تركيا ولا سيما منطقة شرقي وجنوبي شرقي الأناضول.

كما يجب على الدولة العمل على توفير الوظائف وفرص العمل في تلك المناطق التي لا يرغب القطاع الخاص بالاستثمار فيها لأسباب أو أخرى وذلك من خلال قيامها بالاستثمار وتشكيل مؤسسات اقتصادية وصناعية. والجدير بالذكر أن هذه المناطق مناسبة للاستثمارات في قطاع الزراعة وتربية المواشي. كما أن غالب المصادر النفطية المحلية توجد في تلك المناطق ذاتها. في هذا السياق يمكن للدولة أن تقوم بتشكيل مؤسسات صناعية وبتروكيميائية ومؤسسات للحوم والأسماك الأمر الذي سوف يساهم مباشرة في نمو وتقديم تلك المناطق اقتصادياً واجتماعياً. بالإضافة لذلك على الدولة أن تدعم وتساند الزراعة المغطاة (داخل البيوت البلاستيكية) وتقديم الخدمات الاستشارية في مجالات المشاريع والاستثمار وإعطاء الائتمان.

وفي السياق المتصل على الدولة أن تسرع العمل لأجل إكمال ما يسمى مشروع جنوبي شرقي الأناضول (غاب) ومشروع شرقي الأناضول (ضاب). ووضع خطة عمل عاجلة في هذا الصدد.

وعلى الدولة أيضاً أن تشجع إنتاج الأسماك في بحيرات السدود والتي تتوفر بمساحات كبيرة في المناطق الشرقية والوسطى والجنوبية.

أخيراً فإن منطقتي شرقي وجنوبي شرقي الأناضول مناسبتان للتجارة عبر الحدود، ورغم توافر تلك الإمكانيات في هذه المناطق فقد حيل دون ذلك. لذا فعلى الدولة أن تستفيد من هذه الإمكانيات بتشكيل مناطق للتجارة الحرة بالقرب من الحدود السورية والعراقية والإيرانية.

في موازاة ذلك يجب فتح أبواب حدودية إضافية في الحدود المذكورة وأن يتم السفر عبر هذه الحدود بالهوية فقط ودون الحاجة إلى جوازات سفر.

ت - الاستيراد والتصدير.

تعد الطاقة من أهم عناصر تكاليف الإنتاج، وإن تقليص تكاليف عنصر الطاقة في الإنتاج سيساهم في تقليص التكاليف الإنتاجية بشكل مباشر، الأمر الذي يمكن من إنتاج رخيص وجودة عالية مما يعزز قدرة البضاعة المحلية الوطنية على التنافس مع البضاعة الخارجية والأجنبية.

وهذا سيؤدي إلى تغيير موازنة التصدير والاستيراد لصالح البلاد مما يساهم في خفض نسبة البطالة بشكل ملحوظ. لذا لا بد من تقليص تكاليف الطاقة والتخلص من الاعتماد على الخارج لأقصى درجة ممكنة.

ث - تكاليف الطاقة والطاقة الذرية:

يجب تأسيس منشآت كهربائية إضافية ومحطات لتوليد الطاقة الذرية في أسرع وقت ممكن.

كما يجب إطلاق مشاريع جديدة تتيح الاستفادة وبالحد الأقصى من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. يجب تحسين البنى التحتية ورفع مستواها إلى المستوى الذي تتطلبه المعايير الدولية من أجل الحيلولة دون هدر وضياح الطاقة وهذا يكتسب أهمية كبيرة في مواصلة الانتاج. كما يجب تكثيف جهود البحث والتنقيب لكشف مصادر جديدة للنفط والغاز الطبيعي وتخصيص ميزانية لهذا الأمر ، بالإضافة إلى تقييم الاحتياطيات التي تم اكتشافها بشكل جيد.

ج - الزراعة والرعي:

بناء على دورها المباشر في الاكتفاء الذاتي بالنسبة للأمم فإن للزراعة أهمية استراتيجية. إن للحيلولة دون الاعتماد على الخارج في المحاصيل الزراعية أهمية كبرى بالنسبة للبلاد ، لذا يجب على الدولة أن تعطي للفلاحين أهمية خاصة. ويجب أن تكون الآلات والأدوات الزراعية محلية الصنع من أجل تقليص التكاليف الزراعية.

يجب تكثيف أعمال ومشاريع الري الزراعي وإنهاء المشاريع الموجودة في أسرع وقت من أجل زيادة المحاصيل الزراعية وتوسيع الأراضي المروية.

يجب إرشاد الفلاح إلى الري بطرق تقنية حديثة تفادياً لهدر وإسراف المياه وإفساد التربة بالملح نتيجة الري غير الصحيح .

يجب على الدولة تعيين مهندس زراعي وطبيب بيطري في القرى التي تعمل في قطاعي الزراعة وتربية المواشي.

يجب على الدولة أن تشجع الصناعة المعتمدة على الزراعة من أجل ألا يبقى المحصول الزراعي بيد الفلاح أو يضطر لبيعه بأقل من سعره الجاري.

على الدولة أيضاً أن تشجع المشاريع والمنشآت المتعلقة بتصنيع المحاصيل الزراعية.

على الدولة أن تحول دون ما يجري من هدر الأراضي الصالحة للزراعة والتي يتم تخصيصها لمشاريع أخرى كالتعدين والصناعة ، وأن تشجع على استخدام الأراضي الخصبة للزراعة وليس لأي شيء آخر.

على الدولة أن تقدم كل المساعدات اللازمة من أجل تطوير تربية المواشي ، وفي هذا الإطار يجب تفعيل وزيادة منشآت إنتاج العلف والحليب في كافة المناطق التركية.

على الدولة أن تحث على الشركات التعاونية بين المزارعين وأن توفر لهم ظروف ملائمة لبيع منتجاتهم للمستهلكين مباشرة.

لا بد من إعطاء أهمية لتحسين البذور وتشجيع العاملين في هذا القطاع من أجل زيادة الانتاج الزراعي وعدم الاعتماد على الخارج.

بالإضافة إلى تربية المواشي يجب تشجيع وتقديم المساعدات لأجل الاستفادة المثلى من الثروة المائية الموجودة في البحيرات والمياه الداخلية.

أخيراً لا بد من إطلاق مشاريع تتعلق بتربية المواشي في المنطقة الشرقية ومشاريع زراعية في المنطقة جنوب الشرقية ومشاريع للاستفادة من أحشاب الغابات والثروة السمكية في منطقة البحر الأسود.

ح - العودة إلى القرى وتنمية القرويين:

على الدولة أن تشجع عودة سكان القرى التي تم إجلاء أهلها أو هاجر أهلها منها لأسباب غير إرادية إلى تلك القرى كي تساهم في زيادة الإنتاج والدخل الوطني.

لا بد من إطلاق مشروع إصلاحي للإراضي وتمليك المزارعين المحرومين أو الذين لا تكفيهم أراضيهم لممارسة مهامهم أراضي من قبل الدولة.

يجب إجراء فحوصات زراعية شاملة للتربة لتحديد الزراعات المناسبة فيها ثم تقوم الدولة بتشجيع هذه الأنواع من الزراعة بدلاً من غيرها.

خ - استثمار أراضي الدولة من أجل الإنتاج:

يجب منح أراضي الدولة الزراعية للفلاحين مجاناً ، كما يجب تطهير الأراضي الحدودية من الألغام وإتاحتها للنشاطات الزراعية.

د - الحيلولة دون الفساد والهدر ، والاستخدام الفعال للموارد:

إن الهدر مرض إقتصادي قد يؤدي إلى زوال النعمة ولا سيما هدر الموارد العامة والذي وصل إلى حد مثير للقلق. لذلك لا بد من أخذ كل التدابير اللازمة للحيلولة دون هدر الموارد ووضع حد للفساد الذي يعد من أهم العوامل التي تقع خلف هدر الموارد العامة. وأسباب الفساد تتعدد ويبقى في مقدمتها غياب الأخلاق. لذا يجب أن نربي ونؤدب أطفالنا وبدءاً من المرحلة الابتدائية على قيمنا الأخلاقية والدينية وأن نغرس فيهم روح المسؤولية من أجل الحيلولة دون الرشوة والفساد.

في هذا الإطار يجب إصلاح المنهج التعليمي كي يكون قادراً على منح أطفالنا إدراك المسؤولية والشعور بها. وأن يتم استخدام وسائل الإعلام الجماهيرية وتشجيع ودعم مؤسسات المجتمع المدني فيما يتعلق بهذا الموضوع.

وفي سياق متصل يجب إصلاح قوانين الشراء وتحقيق الشفافية في الشراء العام من أجل معالجة أمراضنا المزمنة كالرشوة والفساد.

إن من أهم وسائل مكافحة الفعالة ضد الفساد والرشوة هو زيادة الرواتب إلى مستوى يحقق الكفاية للموظفين ويغنيهم عن السعي إلى مصادر دخل أخرى.

يجب القيام بمراقبة دقيقة للتأكد من صحة إثباتات الملكية التي يتقدم بها الموظفون وفي حال العثور على زيادة غير عادية في أموال الموظفين يجب إجراء تحقيقات لمعرفة مصادر تلك الأموال ، وعلى الدولة أن تتلقى الإشعارات المتعلقة بالرشوة والفساد بجدية وأن تقوم على الفور بإجراء التحقيقات وإطلاع القضاء على الأمر.

ذ- العجز في الميزانية والاقتراض العام:

إن قدرأ كبيرأ من الموارد العامة يستخدم لسد الفوائد المترتبة على الديون الداخلية والخارجية . لذا لا بد من تشكيل تجمع مالي لسد احتياجات الدولة حتى لا تضطر إلى الاقتراض ودفع الفائدة.

على الدولة أن تحقق ميزانية تعتمد على تعادل المصارف مع الإيرادات ، الأمر الذي يخلص الدولة من الاقتراض ويضمن للأجيال حياةً آمنةً في المستقبل .

أما في حال ظلت الإيرادات أقل مما كان متوقعاً فيجب أولاً تقليص المصارف بدلاً من طرح ضرائب إضافية وإن كان لا بد من طرح ضرائب جديدة فيجب أن يتم ذلك بصلاحيحة مستمدة من القانون وليس من قوة أخرى.

ر - العدالة الضريبية :

في نظام ضريبي عادل يتم فرض الضريبة على المكلف بقدرٍ يتناسب مع ثروته ودخله وبالتالي فالأصل أن تلعب الضريبة دوراً في سد الفجوة بين الطبقة الثرية والفقيرة.

إن الظاهر في النظام الضريبي الحالي في تركيا أنه يفرض على صاحب الدخل اليسير قدرأ يسيراً وعلى الأثرياء ضريبةً تتناسب مع ثرواتهم إلا أن الواقع خلاف ذلك ، لأن الضرائب غير المباشرة تفسد المعادلة إلى حد كبير والدليل على ذلك أن الضرائب غير المباشرة تشكل نسبة كبيرة من جملة الإيرادات الضريبية.

إن ذوو الدخل المنخفض يضطرون إلى إنفاق دخلهم بأسره من أجل العيش . فإذا لاحظنا أن الضرائب غير المباشرة تُفرض على مثل هذه الإنفاقات اتضح لنا بأن نسبة كبيرة من دخل هذه الطبقة ينفق في سد هذه الضرائب غير المباشرة فيما لا يدفع الأثرياء لسد هذه الضرائب إلا نسبة ضئيلة من ثرواتهم ، وبناء على ذلك تكون النتيجة لصالح الطبقة الثرية على حساب تلك الطبقة الفقيرة وهذا يؤكد على ضرورة إجراء تعديلات وإصلاحات عاجلة في النظام الضريبي في تركيا.

لذا يجب أن يكون الحد الأدنى من الأجور معفي من الضرائب ، والأجور التي تزيد عن هذا الحد الأدنى يجب أن تترتب عليها الضرائب بعد أن تطرح منها الحاجات الأساسية كالغذاء والكساء والسكن والصحة والتربية والمواصلات.

يجب أن تُخفّض نسبة الضرائب في إنفاقات الاتصالات والثقافة إلى مستوى واقعي وألا تؤخذ الضريبة من المنزل الذي يقطنه المواطن.

يجب تعديل وإصلاح التشريعات الضريبية مجدداً وتخفيض نسب الضرائب وأن يشمل هذا التخفيض القاعدة الاجتماعية بشكل عادل ومتوازن.

إن النظام الضريبي في تركيا ينص على إعفاء إيرادات الفائدة من الضرائب ، والواجب أن يتم إلغاء هذه المادة وأن تفرض الضرائب عليها تشجيعاً للاستثمار فليس لمن لا يتحمل المخاطرة في الاستثمار أن يكون له هذا التمييز.

ز - تطوير الغابات وإصلاحها واستثمارها:

لا بد من زيادة التدابير اللازمة لحماية الغابات والاستفادة من القرويين الذين يقطنون فيها.

وفي هذا الصدد يجب زيادة الطائرات وغيرها من الوسائط الجاهزة للتدخل الفوري في حال اندلاع الحرائق في هذه الغابات.

يجب تشجير الأراضي غير الصالحة للزراعة من أجل توسيع مساحة الغابات ، وأن تحت الدولة المواطنين على زرع الأشجار التي تصلح أخشابها للصناعات الخشبية دوناً عن غيرها.

على الدولة أن تشجع القطاع الخاص بالغابات . كما يجب إضافة المواد المتعلقة بحماية الغابات والأشجار إلى المنهج الدراسي وبدءاً من المدارس الابتدائية كي يغرس هذا الشعور في الأذهان ابتداء من سن الطفولة .

على الدولة تقييم الثروات المستخرجة من الغابات وإعطاء الأولوية لقروبي الغابات وتشجيعهم على الاستثمار.

س - التجارة الحدودية :

يجب تشكيل مناطق للتجارة الحرة في المناطق المتاخمة للحدود من أجل زيادة التبادل التجاري مع الدول الجارة ، وفي هذا الإطار على الدولة تشجيع المنتجات المعدة للتصدير في المناطق القريبة من الحدود.

يجب إتاحة إمكانية السياحة للدول الجارة دون جواز سفر من أجل زيادة وتشجيع التجارة الحدودية.

يجب تحسين وتأمين الطرق المؤدية إلى الدول الجارة وإضافة خيارات أخرى للمواصلات كالملاحة والسكك الحديدية لتسهيل التبادل التجاري وتسريعه وخفض تكاليف البضاعة.

5 - السياسة الخارجية

إن المهيمين على السياسة العالمية بحجة الديمقراطية والحرية يواصلون استعمار الشعوب المظلومة وخاصة الأمة الإسلامية ، ما يؤدي إلى مزيد من إراقة الدماء والدموع ، ويردون على مطالب المسلمين ومعارضتهم لممارساتهم بواسطة المؤسسات التي يطلقون عليها " المجتمع الدولي " متمثلة بمؤسسات كالأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي (الناتو) ما جعل هذه المؤسسات تصبح وسيلة لهيمنتهم على العالم.

إن السياسة التي تعتمد على الميل إلى القوة أو التركيز على المصالح أكثر من القيم باتت اليوم مبدأ في السياسة الخارجية بالنسبة لغالبية الدول. وهذه سياسة لا ينتج عنها إلا الظلم ، لذا علينا أن نمارس سياسة خارجية تعتمد على القيم والمبادئ وليس على القوة والمصلحة.

إن المصلحة الحقيقية تقتضي تجنب الظلم لا ارتكابه ، لأن الظلم لا يدوم. وفي نهاية المطاف ينقلب السحر على الساحر ، فمن كان في أمس ثرياً مطمئناً قد يصبح اليوم في أمس الحاجة للأمن والأمان فليعلم الجميع أفراداً ومجتمعاً ودولة أنه لا ضمان للأمن إلا بمنح هذا الحق للآخرين أيضاً.

إننا نشاهد أن البؤس والفقر والظلم الذي ينتج عن الاستعمار يؤدي إلى تهجير وتشريد جماعي لتلك الشعوب المستضعفة والمضطهدة. الأمر الذي أدى إلى ظهور قضية اللاجئين في العالم ولا سيما في العالم الإسلامي. وكما شاهدنا من محاولات خطيرة يخوضها اللاجئون في البر والبحر ليلقوا بأنفسهم في موانئ أمنة على أمل التخلص من البؤس والفقر إلا أن معظم هذه المحاولات تبوء بالفشل فينتهي بعضها بالغرق أو بالاختناق وربما ينتهي الأمر ببعضها الآخر بأن يبقى عالقاً وسط البحر دون أن يسمح لهؤلاء اللاجئين

بالرسو في الموانئ. والقلة التي يسعها الحظ بأن تلقي بنفسها في المجتمعات الأوروبية تعيش في ظروف بعيدة من حيث اللغة والثقافة ونمط العيش عن تلك التي تعيشها في وطنها ومجتمعها. إذ أنهم يصبحون دخلاء لتلك المجتمعات فيتعرضون لخيبة أمل.

إن جمع القوة والسعي من أجل التحول إلى قوة دولية فعالة لها تأثيرها يكون قيماً ومشروعاً إذا كان الهدف منه رفع الظلم والاستغلال ، بينما لا يكون مشروعاً إذا كان الهدف منه أن يحل مكان القوى العالمية المستعمرة في استغلال الدول الضعيفة والنامية.

حذار من التعاون مع الدول الإمبريالية لأن هذا يعني المشاركة والمسؤولية الفعلية في المظالم والجرائم التي يرتكبونها .

إن الحيلولة دون نشوب الحروب والعمل من أجل جعل العالم مكاناً آمناً خالياً من كل أنواع أسلحة الدمار الشامل وممارسة سياسة خارجية في هذا الصدد هدف مهم من أهدافنا.

يجب أن تعتمد سياستنا الخارجية على العدالة والأخوة والتضامن والمبادئ الإنسانية الأخرى.

إن الاختفاء وراء مفاهيم مبهمه "كالمصلحة القومية والوطنية" والسكوت أمام الظلم المستمر أو مظاهرة الظالمين بهذه الذريعة لا ينبغي لدولة كريمة عضو في المجتمع الدولي. بل على الدولة أن تقف إلى جانب المظلوم وتقوم في وجه الظلم أياً كان مصدره في الداخل أو في الخارج .

إن من أهم أسباب الظلم وعدم تحقيق السلام في العالم عموماً وفي الشرق الأوسط خصوصاً هو المظالم التي يرتكبها الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني ، وما دامت القوى الإمبريالية الصليبية تتهم الشعب الفلسطيني بالإرهاب وما دامت الاعتداءات مستمرة ضد الشعب الفلسطيني فلن يكون من الممكن تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في العالم.

إن من أهم مشاكل منطقة الشرق الأوسط هو الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية لذا لا بد من انسحاب الكيان الصهيوني من هذه الأراضي وبناء دولة فلسطينية مستقلة.

إن الأمم المتحدة التي لا نعتبرها عادلة تعدُّ الحصار والعقوبات المفروضين على غزة وبناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية أمراً مخالفاً للقانون الدولي.

إن الاحتجاجات ضد هذه الممارسات الصهيونية التعسفية والأصوات التي تندد بها ما تزال منخفضة النبرة ، ولا بد من أن تكون الاحتجاجات والانتقادات عالية النبرة كي تردع الصهاينة عن ممارساتهم التعسفية.

إذا لم يتم تطوير سياسة تحول دون هذه المظالم التي يرتكبها الكيان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية فإن هذا الظلم لن يبقى محدوداً بل قد يصل إلى حد تتضرر منه البشرية بأسرها .

يجب قطع جميع العلاقات مع الكيان الصهيوني وشطب الاعتراف به.

كذلك الأمر بالنسبة للشعب الكردي الذي يعيش في وطنه منقسماً إلى أربعة أجزاء بحدود اصطناعية تحول دون صلة الرحم بين أجزاء الشعب الكردي ، لذا يجب رفع هذه الحدود ليصبح الشعب الكردي قوماً تربطهم صلة الرحم والتضامن الاجتماعي والسياسي.

إن ابتعاد الأكراد بعضهم عن بعض وبسبب هذه الحدود المصطنعة ظلم لهم وللأمة.

بصرف النظر عن النظام الإداري يجب رفع الحدود المصطنعة من قلب الشعب الكردي.

يجب نقل إدارة الحرمين الشريفين لسلطة ذاتية أو مستقلة . بأن تعتمد هذه الإدارة على مجلس مكون من سائر شعوب وأقوام الأمة الإسلامية ، وأن يعتبر أي اعتداء أو هجوم على الحرمين الشريفين هجوماً واعتداءً على الأمة الإسلامية بأسرها ، الأمر الذي يتطلب بالضرورة تشكيل خط دفاعي مشترك.

إن كيان الأمم المتحدة ومجلس الأمن بوضعه الراهن لن يتمكن من خدمة السلام والعدل العالميين.

إن توزيع الدول الخمسة ذات العضوية الدائمة والمتمتع بحق النقض (الفيتو) جغرافياً وثقافياً توزيعاً جائراً ، لأن ثلاث دول منها تنتمي إلى الكتلة الغربية المسيحية أما الدولتان الباقيتان فتنتهجان إلى الكتلة اليسارية سابقاً فيما لا يوجد ممثل متمتع بالصلاحيات نفسها من الكتل الأخرى وفي مقدمتها العالم الإسلامي.

لا يمكن تحقيق السلام العالمي إلا بتغيير هذا الكيان الجائر في الأمم المتحدة ، لذا يجب تغيير نظام الأمم المتحدة وذلك بأن يتم إلغاء صفة "العضوية الدائمة بامتياز" بل وأن يتكون مجلس الأمن من 15 عضو لا يتمتع أحد منهم بصفة العضوية الدائمة وحق النقض ، وأن يتم اختيار هذه الأعضاء بشكل عادل ومتوازن بحيث يراعى التوازن الديني والجغرافي والسياسي. كما يجب أن يتم اتخاذ القرارات في مجلس الأمن بالأغلبية المطلقة دون منح حق النقض "الفيتو" لأي عضو.

إن صندوق النقد الدولي والمصرف العالمي ومنظمة التجارة العالمية مؤسسات دولية تخدم مصالح الدول الإمبريالية وهي أدوات لممارساتهم الاستعمارية وسياساتهم القمعية ، وعندما ننظر إلى صندوق النقد الدولي من هذه الزاوية نرى أنه يسعى دائماً لجعل الدول النامية مدينةً له وبالتالي تابعةً له مما يمكن تلك الدول الكبرى من الإمساك بزمام المبادرة والتدخل في شؤون الدول النامية في أي لحظة.

إن المؤسسات الاقتصادية العالمية تمكن الدول الإمبريالية من استخدام المال كورقة قوية ضد حكام وأنظمة الدول النامية ، لذا يجب الإمتناع عن الاقتراض من هذه المؤسسات وتجنب تطبيق سياساتها لأن الاستقلال المالي ضمانٌ للاستقلال السياسي.

إن حلف شمال الأطلسي "الناتو" الذي أسس عام 1949 بدأ يستخدم دوره الدفاعي "خارج المجال" عقب تفكيك الاتحاد السوفييتي عام 1991م. إذ أصبح الحلف وسيلةً أساسيةً لتنفيذ المشروع الأمريكي الذي يطلق عليه اسم "النظام العالمي الجديد"

إن الدول الإمبريالية ربطت الإرهاب بالإسلام واختلقت مصطلح "الإرهاب الإسلامي" وجعلت منه مجال عملٍ ودور جديدين بالنسبة للحلف.

إن حلف شمال الأطلسي وقوته الأساسية الولايات المتحدة الأمريكية أوضح بأن دوره الأساسي بات العمل للحيلولة دون ظهور قوة إقتصادية وسياسية وعسكرية بديلةً للتحالف الغربي الصليبي في العالم عموماً وفي العالم الإسلامي خصوصاً.

في هذا الصدد نرى أنهم يسعون لإثارة نار الفتنة والخلاف بين أبناء الأمة الإسلامية . وفي حال قيام دولة أو منظمة إسلامية بوجه مشروعهم المذكور يلصقون بها صفة الإرهاب ويتخذون من ذلك ذريعةً كافيةً لإعلان الحرب وفرض العقوبات وزعزعة استقرار تلك القوة الإسلامية.

إن الأهداف الرئيسية بالنسبة لهذه المؤسسات هي الحيلولة دون تفوق أي دولة على الكيان الإسرائيلي والسيطرة على مصادر الطاقة في العالم الإسلامي والتي تشكل نحو سبعين في المئة من الاحتياطات العالمية.

وعندما تسعى هذه الدول لاستغلال العالم الإسلامي تستخدم مفاهيم الديمقراطية والحرية ومكافحة الإرهاب كستار لطموحاتها وسياساتها الحقيقية.

إن إطلاق مشروع ما يسمى بـ"التحالف بين الحضارات" برعاية الأمم المتحدة لا يعني أن تلك قد أصبحت مهمة حلف شمال الأطلسي "الناتو" لأن الولايات المتحدة الأمريكية والتي هي أقوى عضو في الحلف تنتهج سياسة تعتمد على اشتباك الحضارات لا على التحالف والتفاهم فيما بينها، والاحتلال الأمريكي لبعض البلدان الإسلامية وتدمير بعضها الآخر خير دليل على ذلك.

ولا شك أن موافقة وربما مشاركة أكثر من بلد إسلامي في مثل هذه العمليات أمرٌ مهين ولقد كان على تركيا على الأقل أن تتجنب المشاركة والمساهمة في مثل هذا الظلم إن لم تستطع الوقوف في وجهه.

إن مسيرة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي من أجل مكافحة نظام الحكم بات أمراً لا جدوى منه. لذا على تركيا أن تتخذ قراراً بشأن هذه المسيرة التي بدا بجلاء أنه لم يعد لتركيا أي خير فيها والأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تجتاح أوروبا أكبر دليل على ذلك.

بالإضافة لذلك فإن إظهار أكبر دولتين أوروبيتين في الاتحاد مراراً وتكراراً عدم رغبتهما في إنضمام تركيا للاتحاد هو سبب كافٍ وفرصة مناسبة لإنهاء هذه المسيرة ، في حين يمكن تأسيس العلاقات مع الاتحاد على أساس الحق والعدالة والاحترام المتبادل.

إن على تركيا أن تعطي أهمية خاصة لعلاقاتها بالعالم الإسلامي الذي يبلغ تعداد سكانه 1500 مليون نسمة في حين لا يبلغ تعداد سكان أوروبا أكثر من 400 مليون نسمة. لذا على تركيا أن تؤسس علاقات وطيدة مع العالم الإسلامي في المجالات التجارية وفي مجال العملة المشتركة ورفع الحدود بين البلدان الإسلامية.

لا بد من بذل كل الجهود اللازمة كي يكون لنا علاقات قوية مع دول العالم الإسلامي الذي تربطنا به روابط الدين والعقيدة ، وفي هذا السياق يجب تشكيل وحدة سياسية جديدة لها قوة عسكرية تكون تحت سقف منظمة التعاون الإسلامي أو تحت سقف جديد ، ومثل هذه الوحدة لن تكون في صالح العالم الإسلامي فحسب بل ستكون في صالح العالم بأسره وتقوم بفعل قوة الوحدة على حل جميع المشاكل الإقليمية واحدةً تلو الأخرى بما في ذلك القضايا المذهبية والقومية والتوترات الأخرى التي تخص العالم الإسلامي . وبذلك قد يكون من الممكن الحيلولة دون التدخل الأجنبي في العالم الإسلامي بذريعة حل المشاكل.

يجب تشكيل صندوق مالي لتنمية الدول التي تعاني من الجوع يتم تمويله من قبل الدول الأعضاء بحسب وارداتها.

إنطلاقاً من مبدأ "أحسنوا معاملتنا جيرانكم" يجب أن تكون علاقاتنا بالدول الجارة علاقة قائمة على الصلح والسلام وأن ننتهج سياسة الوقوف إلى جانب المظلوم بصرف النظر عن هويته الدينية والقومية.

يجب تطوير وتعزيز العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع الدول الجارة وأن تقوم هذه العلاقات على مبادئ حسن الجوار والمصالح المشتركة. وعلى تركيا ألا تكسر علاقاتها مع الدول الجارة القريبة والبعيدة من أجل الآخرين.

يجب تقديم التعويضات للأسر التي تمزقت بفعل الحدود الإصطناعية التي تفصل بيننا وبين الدول المجاورة وأن توفر لهم كل الإمكانيات والظروف ليتمكنوا من صلة أرحامهم.

أخيراً يجب رفع كل العوائق والموانع التي تحول دون زيادة التصديرات والاستيرادات مع الدول المجاورة.

6- السياسات الاجتماعية :

أ: التربية :

إن التربية عمل ممنهج يهدف إلى تطوير وتفعيل مواهب الإنسان الفطرية لتمكنه من القيام بواجباته الدينية والدنيوية.

إن الهدف الرئيسي للتربية هو تطوير العقل والبدن وتقوية العزم والإرادة وتهذيب الروح والبدن وإكساب الأخلاق الكريمة وتنشئة شخصية قوية متكاملة وتدريب الجيل للمستقبل.

إن البلد بحاجة ملحة وأكثر من أي وقت مضى لجيل يتخذ علمه وعقيدته مرشداً ، يعتز بالروح الإسلامية ، وينطلق في حبه للحياة من حبه لله تعالى، يشارك في وطنه بشكل فعال وبناء ، وهذا لا يمكن أن يكون إلا بمنهج تعليمي وتربوي مثالي يوحد العلم والحكمة ويدفع الإنسان قدماً نحو الأفضل .

إن أهم عناصر التعليم هو العلم الصحيح وهذا يعني أن أكبر عائق أمام تربية مثالية هو التآكل العلمي والذي يقف وراءه بشكل أساسي استخدام العلم كمجرد أداة للمصالح الدنيوية والأغراض الإيديولوجية.

لذا يجب تعديل المنهج التربوي مجدداً لئیسئمد من القيم الإسلامية والتجارب التي تخص المسلمين كما يجب تطهير المنهج التعليمي من التأثيرات الفرنسية التي بدأت تدخل في النظام التعليمي ابتداءً من عام 1867م ، ولا نقصد في هذا الصدد العودة إلى الوراثة تقنياً وفنياً وإنما نقصد بذلك التخلص من تقليد الغرب وبناء نظام تربوي جديد يمتلك رؤية بأن يصبح للفن والحكمة والعلم والمعرفة دور في النظام التربوي.

إن الفن هو تراث البشرية المشترك لكنه تحول إلى أداة بيد الغرب ثم انحرف عن مساره الحقيقي الذي هو خدمة البشرية جمعاء.

إن لأهل التوحيد سهم كبير في هذه التجارب العلمية والفنية فلا يمكن إنكار التطورات العلمية ، إلا أن توصيف "المقومات العلمية" بـ " الحقائق المطلقة" أمرٌ لا يمكن قبوله لأن هذا يعني تأليه العلم والفن.

إن التقدم في كل المجالات يتعلق بإمكانية الإنسان المتدرب . ورغم أن التربية تستهدف تطوير الإنسان ورفاهيته لإعلى مستوى إلا أن الواقع في بلدنا يختلف عن ذلك . إن الجهود التي بذلت ولا تزال تبذل في هذا الصدد لم تؤت ثمارها والسبب الرئيسي الذي يقف خلف ذلك هو تعرض التعليم والتربية للتدخلات الإيديولوجية إذ أصبحت المؤسسات التربوية مجالاً لفرض أنماط عيش معينة على الطلاب ، الأمر الذي

أدى إلى تراجع الجودة وضياع تكافؤ الفرص. والأدهى والأمر من ذلك أن المجالات التربوية أصبحت أماكن تبعد الفرد عن قيمه ومقدساته بدلاً من أن تجمعها بها.

إن هذه الممارسات أدت إلى حرمان بعض الأفراد من حق التعليم والتربية ، فالملايين من الفتيات حرمن من التعليم نتيجة لتلك الممارسات المخالفة للفطرة. بينما استغل الآخرون هذه الفرصة وملؤوا الفراغ لينشئوا اجيالاً تعارض قيم ومبادئ المجتمع الذي تعيش فيه وهذا بالتأكيد قد حال دون تكامل المجتمع وسلامته وأمنه ، لذا لا بد من تطهير التعليم والتربية من التأثيرات والتدخلات الإيديولوجية.

إننا نهتم وبشكل خاص بتسليح أطفالنا بالعلم والخبرة فضلاً عن تنشئة الجيل بمستوى أخلاقي وتهذيبي عالٍ ، لأننا نعلم جيداً أنه لا يمكننا المحافظة على قيمنا في الوقت الذي تصاعدت فيه حقوق الإنسان والحريات كقيم وتسارعت فيه المنافسات وحدثت فيه تغييرات مذهلة إلا بأفراد على مستوى عالٍ من الأخلاق والتهذيب.

إن مستقبل الأجيال القادمة ورفاهيتها يعتمد تماماً على المعايير التعليمية والمراحل التربوية. وإن إنجازات البلد كلها هي إنجازات هؤلاء الأفراد المهذبة والخلوقة ، لذا يجب تخصيص أكبر حصة من الميزانية العامة لهذه الغاية.

يجب اتخاذ كل التدابير اللازمة لرفع مستوى جودة المدارس وتطوير إمكاناتها الفنية وتحسين منهجها التعليمي.

إن التربية لا تنحصر بالطلبة فحسب بل ويجب أن تشمل المعلمين أنفسهم ، لذا يجب أن يشمل تطوير كهذا المعلمين والمدربين بأسرهم بما في ذلك تلك المدارس التي يتم فيها تنشئة المعلمين.

يجب إصلاح التعليم المهني مجدداً بحيث يتم تجهيز المدارس لتنشئة موظفين مؤهلين من شأنهم أن يساهموا في دعم اقتصاد البلد ، وفي هذا السياق يجب توجيه الطالب إلى مهنة مناسبة له اعتباراً من المرحلة الابتدائية الأولى.

إلى ذلك لا بد من وجود تنسيق وتعاون بين المدارس المهنية والغرف الصناعية والتجارية والمؤسسات المدنية من أجل تحديد مواطن الحاجة الملحة إلى موظفين مجهزين ومؤهلين ، ومن ثم إنتاج الأموال التي تشكل قيمة جيدة من شأنها أن تساهم في الإيرادات الوطنية. كما يجب أن يكون هذا التنسيق نفسه قائماً بين الجامعات والمؤسسات التجارية والصناعية نفسها.

إن العالم أصبح قرية كبيرة نتيجة للعولمة الأمر الذي يجبر الأمم على التعاون والتواصل لذا لا بد من وضع منهج تعليمي خاص لتعليم اللغات الأجنبية. كما يجب وضع مواد العلوم الإسلامية كالفقه والحديث والسيرة النبوية وتعليم القرآن الكريم اعتباراً من المدارس الابتدائية .

في هذا السياق يجب الاستفادة من المؤسسات والندوات المدنية ورفع كل الموانع التي تحول دون هذا التنسيق . كما يجب الاستفادة من دور المساجد والجوامع في هذا الصدد والسماح بفتح مدارس خاصة تعمل في هذا المجال.

إن لمدارسنا التقليدية دور كبير في تطوير حضارتنا. لذا يجب إصلاح وترميم مدارسنا القديمة ، وأن يبدأ حساب الزمن الدراسي فيها ابتداءً من الدراسة الأساسية ومنح الشهادات المكافئة لخريجي هذه المدارس بعد إجراء الاختبارات اللازمة.

يجب وضع مادة تحتوي على سيرة أديبائنا وعلماؤنا الكبار في منهج التعليم.

يجب الاعتراف بلغات الشعوب الأخرى التي هي عنصر أساسي من المجتمع الذي تقوم عليه الدولة وتوفير كل الفرص لممارسة التعليم بهذه اللغات والاعتراف بها رسمياً.

لابد من إلغاء المنهج التعليمي الذي يعتمد على التعليم المختلط.

في هذا الإطار يجب منح حق التعليم غير المختلط وتوفير كل الفرص للراغبين به وذلك اعتباراً من المدارس الابتدائية وحتى مرحلة التعليم العالي.

يجب تفعيل دور ندوات الأسرة في المؤسسات التعليمية ومنح أولياء الأمور حق المراقبة والمساهمة في مراحل التعليم.

يجب اتخاذ كل التدابير اللازمة لتوفير فرص التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة.

يجب إلغاء حظر الحجاب الذي أذاق الطالبات والأولياء شتى المرارات ، والسماح به في كافة مراحل التعليم من الابتدائية وحتى الجامعية.

يجب تحقيق تكافؤ الفرص في الامتحانات الجامعية ويجب تشكيل صناديق خاصة لتحقيق استفادة أكبر قدر ممكن من الطلاب من المنح الدراسية.

وفي هذا السياق يجب استخدام الأموال التي يتم مصادرتها من قبل الدولة لتطوير مجالات التعليم.

يجب بناء أبنية للسكن الجامعي تلبي احتياجات الطلاب شباباً وشابات ، وحتى المتزوجين منهم.

يجب إلغاء مؤسسة إدارة التعليم لتمتع الجامعات بحكم ذاتي يمكنها من إقامة النشاطات العلمية والفنية بصورة مستقلة. وتشرف على ذلك مؤسسة ينحصر دورها في الخدمة والتنسيق بين الجامعات.

يجب إعادة الهوية التعليمية الأصلية للجامعات بأن يتم رفع الضغوط عن الطلاب والأساتذة وتهيئة أجواء تسودها الحرية.

يجب السماح بفتح المؤسسات التعليمية في كافة المستويات ، كما يجب دعم وتشجيع فتح الجامعات الوقفية.

يجب إتاحة الفرص للطلاب الذين لا تتوافر لديهم إمكانيات التعليم الجيد.

يجب إدخال الطلاب الأذكياء في برامج خاصة تمكنهم من مباشرة التعليم العالي في أسرع وقت ممكن تقادياً لهدر الوقت بالنسبة لمثل هؤلاء الطلاب.

يجب توفير كل الإمكانيات التعليمية بشأن مواطنينا المغتربين حتى يتمكنوا من تربية أولادهم وفقاً لقيمهم ومعتقداتهم .

يجب فتح فروع الأدب والفن باللغات الأخرى الموجودة في تركيا في الجامعات حتى يتمكن أصحاب هذه اللغات من التعلم بلغتهم الأم.

ب : الصحة :

إن المحافظة على صحة المواطنين من واجبات الدولة الأساسية .

في هذا الإطار يجب التركيز على الخدمة الصحية الوقائية للحيلولة دون انتشار الأمراض ، كما يجب إعطاء أهمية خاصة لصحة الأم والطفل.

يجب مراقبة صناعة الأدوية وقطاع الصحة بشكل مكثف ووضع قواعد المنافسة في الخدمات الصحية وإصدار قوانين تحول دون المكاسب المحرمة في أسرع وقت ممكن.

ويجب زيادة عدد المستشفيات وتجهيزها بكل الأدوات الفنية والتكنولوجيا لزيادة إمكانيات الخدمات الصحية بحيث لا يضطر المواطنون للذهاب إلى المدن الكبرى للمعالجة.

يجب تشجيع الأبحاث الطبية والعمل على انتشارها وتشكيل صناديق خاصة لدعمها.

يجب على كليات الطب وطب الأسنان والصيدلة والمدارس المهنية الطبية أن تنشئ علاقات مع الجامعات الأجنبية من أجل تجهيز طلابها بالمعلومات التقنية ومتابعة التطورات الجديدة في المجال الطبي والصحي ، فضلاً عن أخذ كل التدابير اللازمة لزيادة جودة التعليم في هذا القطاع حتى يتم التعليم وفقاً للمعايير الدولية في هذا المجال.

يجب دعم صناعة الدواء والتجهيزات الطبية وزيادة التشجيعات المتعلقة بالاستثمارات الصحية.

يجب اتخاذ كل التدابير اللازمة في المعامل والمصانع للوقاية من الأمراض المهنية.

يجب تكثيف الجهود الرامية إلى زيادة الوعي تجاه الحوادث المرورية وحوادث العمل لوضع حد للحوادث التي قد تؤدي إلى زيادة عدد المعاقين.

يجب تحسين وضع وحقوق العاملين في القطاع الصحي ورفعها إلى مستوى المعايير الدولية.

يجب بناء المضافات وبعده كافٍ بجوار مستشفيات المدن لإيواء ذوي المرضى القادمين من الأرياف ، وأن يتم إقرار مشروع يقضي باحتواء المستشفيات الجديدة على مضافات.

يجب وضع معايير جديدة في إنتاج المواد الغذائية وفقاً لمعايير صحية وأن يتم حظر بيع المواد الغذائية التي تم تعديلها وراثياً.

نظراً لأغلبية المسلمين في البلاد فلا بد من وضع معايير تتعلق بالذبح وإنتاج الأغذية الحلال.

يجب زيادة العقوبات التي تنص على تجريم من يقدم إلى السوق مواد مضرّة للصحة أو مخالفة للمعايير الموجودة لتكون العقوبات رادعة .

ت: الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية :

إننا ننظر إلى الضمان الاجتماعي كحق أساسي من حقوق الإنسان . فمن حق الجميع أن يتمتعوا بضمان اجتماعي يحقق لهم السكن والغذاء والعناية الصحية والتربوية ويغطي لهم كل الاحتياجات في هذا الصدد. إن من واجبات الدولة تأسيس ضمان اجتماعي يحقق للمواطن العيش الكريم ويحول دون انزلاقه للبيؤس في بعض الحالات الحرجة كالمرض والعرج والترمل والشيخوخة.

يجب منح العناية والرعاية الخاصة للأم والطفل ، كما يجب تحسين ظروف عمل المرأة بحيث تكون ملائمة لعزتها وكرامتها.

يجب الحيلولة دون استخدام العمال بلا ضمان بل لا بد من منح كل الضمانات للعاملين وأزواجهم وأطفالهم.

يجب معالجة ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة والعمل من أجل إعادة تأهيلهم .

يجب زيادة المساعدات الاجتماعية والتشجيع على العناية بكبار السن في الاسرة بدلاً من رعايتهم في المؤسسات المختصة بذلك. كما ينبغي دعم الأسر التي تعنتي بذوي الاحتياجات الخاصة أو كبار السن بتخفيض الضرائب المأخوذة منهم أو تقديم المساعدة المباشرة لهم ودعمهم لتغطية مصاريف التدريبات الخاصة بإعادة التأهيل.

يجب حل المشاكل السكنية والصحية والتربوية لأطفال الشوارع والمسنين الوحيدين والمشردين وزيادة عدد المؤسسات التي من شأنها أن تستقبل مثل هذه الأصناف والعمل على تحسين الظروف المعيشية لهم ، وأن يتم ذلك بالتنسيق والتعاون مع المؤسسات المدنية.

يجب فتح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني من أوقاف وجمعيات من أجل أن تتمكن من المساهمة في تنشئة فرد ومجتمع سليم وصحي ورفع الحواجز التي تعترضها.

ث: المرأة والأسرة :

لا يمكن تحقيق الطرفة الأمانة والهادئة إلا من خلال تنشئة أفراد مسلحين بالقيم الأخلاقية.

إن أول معلم بالنسبة للإنسان هو الأسرة ، وإن المرأة هي مربية المجتمع.

إن من أهم بنود سياستنا الاجتماعية أن تحتل المرأة المكانة التي تستحقها وتلائمها ، وأن تقوم بواجباتها على أكمل وجه. والحيلولة دون استغلال المرأة جنسياً واقتصادياً ومكافحة العنف الذي يستهدف المرأة. ونعززم ممارسة سياسة اجتماعية خاصة في هذا الصدد.

إن المرأة بمثابة حجر أساس للمجتمع وهي مصدر السعادة الاجتماعية والتضامن والمحبة والسلام والاحترام المتبادل ، لذا فإن الزواج ومن ثم إنشاء كيان أسري هو حق إنساني لكل من الرجل والمرأة لا يقبل الجدل.

إن تزويج الشباب الذين لا يجدون إلى ذلك سبيلاً ومساعدتهم على بناء أسرة هو واحد من أهم واجبات الدولة الاجتماعية .

لا بد من تشجيع ودعم مؤسسة الأسرة والزواج لأن حماية كيان الأسرة يعني مباشرةً حفظ كيان المجتمع ومستقبله.

على الدولة أن تأخذ كل التدابير اللازمة لحماية الأسرة لأن الجيل الذي يتشكل بطرق غير مشروعة يعدُّ كارثة بالنسبة للمجتمع ككل.

إن نمط الحياة الغربي الذي يقوم على علاقات غير أخلاقية خارج إطار الزواج والذي يخالف تماماً تقاليدنا وقيمنا وثقافتنا يشكل خطراً كبيراً على أمن وسلامة النسل. لأن الأطفال المحرومين من عطف الأبوين والذين لا يتمتعون بنسب صحيح لا يشكلون مشكلة على أنفسهم فحسب بل على المجتمع والدولة على حد سواء. لذا لا بد من الحيلولة دون الممارسات الجنسية خارج إطار الزواج والتي تؤدي إلى تشكيل مجتمع خالٍ من الشفقة والرحمة ومليء بالفردية والأنانية.

يجب إتاحة الفرص للمؤسسات المدنية والشخصيات الوجيهة في المجتمع لتقوم بعمل الوساطة بين الأزواج لحل المشاكل في الأسرة تجنباً لوقوع الطلاق وتمزيق الأسرة وعلى الدولة أن تشجع مثل هذه الجهود للحد من الطلاق.

يجب تحسين ظروف المرأة العاملة وإصدار قوانين في هذا الصدد تحول دون إهمال المرأة لأولادها وأسررتها. ويجب أن تؤخذ القيم بعين الاعتبار في التعديلات والإصلاحات التي تخص المرأة وأن تصاغ ظروف عمل المرأة لتلائم فطرتها.

يجب إصدار قوانين رادعة لمنع ممارسة العنف تجاه الطفل والمرأة ولمنع محاولات استغلالهما.

يجب منع النشر والبهت المشجع على الطلاق في المجتمع ، وفي ذات السياق ينبغي تشكيل لجان مختصة وبالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني لبحث أسباب الطلاق وسبل حلها .

لا بد من إغلاق بيوت الدعارة وأخذ كل التدابير اللازمة لمنع انتشار الفاحشة في المجتمع.

يجب محو أمية النساء وبذل الجهود من أجل رفع مستوى التعليم والتربية بالنسبة للنساء .

في هذا السياق يجب السماح بالحجاب في جميع مراحل التعليم لأن حظره يشكل عاملاً أساسياً في انخفاض مستوى تعليم المرأة إذ تفضل كثير من الفتيات الحجاب على الدراسة.

يجب تأسيس صندوق خاص ضمن مؤسسة التعاون الاجتماعي يساعد الشباب والشابات الراغبين في الزواج.

يجب دعم الأسرة ومساعدتها على تحمل أعباء الأولاد وتشجيعها على الإنجاب ومعاونتها في العناية بالمواليد الجدد.

على الدولة أن ترفع الأسباب التي ترغم الأطفال على العمل في الشوارع وأن تحول دون استغلال الأطفال من قبل أسرهم.

على الدولة أن تعطي قروضاً بدون فائدة ولمدة طويلة الأمد من أجل السكن.

ج : الشبيبة والرياضة :

إن المحافظة على الشبيبة وتنشئتها لتكون مفيدة للمجتمع والبشرية وتسليحها بالقيم الأخلاقية والعلم والمعرفة وبشعور الاهتمام بالصحة يعد من أهم واجبات الدولة ومسؤولياتها.

في هذا الإطار يجب التنسيق والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني وينبغي اتخاذ كافة التدابير اللازمة من أجل التنمية العقلية والجسدية والفكرية للشباب وحفظهم من العوامل السلبية التي من شأنها أن تؤثر على تنشئتهم بشكل سلبي كالمنشورات الفاحشة والإباحية ، وفي هذا الصدد يجب تكثيف المراقبة وتنبيه وسائل الإعلام المرئية والمقروءة على ذلك.

يجب بذل كافة الجهود اللازمة لتنشئة شبابنا المغتربين وفقاً لقيمنا ومعتقداتنا للحيلولة دون ذوبانهم في المجتمعات الأخرى وذلك بالتنسيق والتعاون المشترك مع مؤسسات المجتمع المدني.

أخيراً يجب فتح مجمعات رياضية في جميع المناطق المأهولة بالسكان وبشكل مجاني ، وتشجيع رياضة الهواة من أجل صحة وسلامة أفراد المجتمع.

ح: ذوو الاحتياجات الخاصة :

لا يقبل أن يتم التعامل مع ذوي العذر البدني أو العقلي على أنهم مواطنون من الدرجة الثانية. وإن توفير إمكانات وفرص العيش والعمل للمواطنين ذوي الاحتياجات الخاصة (ذوي الإعاقات) كي يعيشوا حياة كريمة يعدّ واحداً من أهم واجبات الدولة.

يجب إصلاح وإعادة تنظيم بعض المباني الرسمية سواء أكانت تابعة للإدارة المحلية أم المركزية بحيث يتمكن ذوو الاحتياجات الخاصة من العمل فيها والدخول إليها. وينبغي أن يتم ذلك بالتعاون مع الإدارات المحلية وأن تصدر القوانين اللازمة بهذا الصدد.

يجب زيادة عدد أماكن وقوف السيارات من أجل خدمة ذوي الاحتياجات الخاصة ، هذا ويجب إصلاح وتعديل محطات المواصلات العامة بحيث تصلح لخدمة المواطنين ذوي الاحتياجات الخاصة.

يجب إجراء التعديلات القانونية التي تحقق لذوي الاحتياجات الخاصة الاندماج الاجتماعي وتشجع على مشاركتهم في الحياة الاجتماعية ، وينبغي مراقبة القوانين التي تنص على ضرورة استخدام ذوي الاحتياجات الخاصة في القطاع العام والخاص من أجل تطبيقها.

يجب تطوير السكن من أجل ذوي الاحتياجات الخاصة.

كما ينبغي تعديل رواتب هؤلاء وتقديم العناية والرعاية لهم في المنزل إذا كانوا بحاجة لذلك.

خ: حقوق المدانين والسجناء :

ينبغي إجراء تعديلات في ظروف السجون بحيث تضمن للسجناء والمدانين حقوقهم البدنية والعقلية والاجتماعية ، الأمر الذي يمكنهم من الاندماج الإيجابي مع المجتمع عقب إطلاق سراحهم من السجن.

ينبغي منح فرصة للقاء المحكومين والمتهمين في السجون بأزواجهم لمدة أربعة وعشرين ساعة في كل شهر، وعلى الدولة أن تتكفل تكاليف المعيشة لأسر المدانين والمتهمين وأن تعفيهم من دفع فواتير الكهرباء.

وعلى الدولة أيضاً أن تعدل عن أخذ التكلفة المعيشية الخاصة بالسجناء من أسرهم.

ويجب زيادة مدة اللقاء المفتوح الذي يلتقي السجناء من خلاله بذويهم في كل شهر.

ينبغي أن يمكث السجناء في السجون القريبة إلى حيث يقطن ذووهم الأمر الذي يعني ضرورة العدول عن الممارسات التعسفية التي يتم من خلالها نقل السجناء إلى أماكن بعيدة جداً عن الأماكن التي تقيم فيها أسرهم.

بالإضافة لذلك يجب منح الفرصة لتنفيذ العقوبة عليهم في مساكنهم.

يجب إلغاء عقوبة ما يسمى بالسجن مدى الحياة الثقيلة وتبديلها بعقوبة أخرى ملائمة لكرامة الإنسان.

د: الثقافة والفن :

يجب مكافحة التآكل الأخلاقي والثقافي ومعاداة العقيدة وانتشار العنف والفاحشة.

يجب تشجيع الفعاليات الثقافية والفنية التي لا تتناقض مع قيمنا ومبادئنا الأخلاقية .

يجب طرح مشروع لنشر المكتبات وتفعيل المراكز الثقافية بحيث يتم الاستفادة منها بشكل سهل ودائم ، وبالإضافة إلى ذلك يجب تشجيع القراءة حتى يعتاد المواطنون عليها .

يجب تطوير المكتبات الإلكترونية وتقديمها لخدمة المواطنين.

يجب أن يتم دعم وتشجيع الدولة للمسرح ضمن مشاريع مفيدة.

ينبغي تشجيع انتشار برامج الفن والثقافة في وسائل الإعلام.

أخيراً لا بد من اتخاذ كل التدابير اللازمة للحفاظ على التراث الثقافي الذي هو قيمة مشتركة للبشرية بأسرها.

ذ: وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والاتصالات :

إن تحصيل الأنباء والأخبار بحرية كاملة والتعبير عن الرأي بكل الوسائل المتاحة من حقوق الإنسان الأساسية. إلا أن المحافظة على هذا الحق يجب أن تتوازى مع المحافظة على الحياة الخاصة بحيث لا تمتد تلك الحريات إلى انتهاك الحياة الخاصة ، لذا يجب اتخاذ كل التدابير وإصدار كافة القوانين اللازمة من أجل الحفاظ على الحياة الخاصة وسلامة الاتصالات.

في هذا السياق يجب منح حرية الإعلام من أجل الحصول على المعلومات الصحيحة والأخبار بحرية كاملة ولكن هذا يجب ألا يصل إلى حد الاحتكار في وسائل الإعلام الأمر الذي يعني توجيه الرأي العام لمصالح بعض الأطراف السياسية.

يجب أن تكون مراقبة "مؤسسة رقابة الإذاعة والتلفزيون العليا" مراقبة عادلة بحيث لا تستخدم صلاحياتها كوسيلة لضغوط سياسية . لذا يجب إجراء التعديلات القانونية اللازمة التي من شأنها أن تحول دون استغلال صلاحياتها لأغراض أخرى.

أخيراً يجب توفير الاتصالات السلكية واللاسلكية وإنشاء شبكة معلومات تلفزيونية وإذاعية رخيصة وجيدة وأمنة من أجل تزويد المستخدم بخيارات بديلة أخرى.

ر: العلم والتكنولوجيا :

إن العلم والتكنولوجيا عاملان مهمان جداً من أجل التنمية والرفاهية الاجتماعية . لذا يجب أن يكون للعلم والتكنولوجيا مكانة خاصة في فعاليات البحث والتطوير والسياسة الاقتصادية ثم تحويله إلى ما فيه مصلحة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية ومن أجل الوصول إلى اقتصاد مجهز بقوة المنافسة في عهد العولمة.

يجب زيادة حصة الانفاقات التي يتم رصدها من ميزانية الدولة بشأن البحوث والتطوير.

بالإضافة إلى ذلك يجب تشجيع وتحفيز القطاع الخاص الذي يعمل في مجال البحث والتطوير لتكثيف نشاطاته.

يجب تجهيز المدارس والجامعات بأحدث الإمكانيات التكنولوجية حتى تصبح هذه المؤسسات مهذاً للعلم والفن.

أخيراً يجب بذل جهود خاصة من أجل نقل التكنولوجيا الحديثة إلى الوطن في أسرع وقت ممكن.

ز: التحضر والإسكان :

إننا نستهدف مبدئياً إنشاء مدن حضارية ضمن مشروع سكني يمنح المواطنين حياة هادئة وأمنة لذا لا بد من الحيلولة دون التمدن غير المخطط والمعرض للزلازل ودون إنشاء المباني غير القانونية.

يجب حل مشاكل البنى التحتية وتطوير وتشجيع مشاريع النقل والمواصلات تحت الأرض في المدن الكبرى.

كما يجب توسيع وزيادة الحدائق العامة ورفع جودتها من أجل راحة المواطنين وممارستهم للرياضة. يجب توسيع وتشجيع استخدام وسائل النقل العام ومنظومة السكك الحديدية لحل مشاكل النقل في المدن الكبرى.

يجب بذل الجهود لرفع الوعي الاجتماعي وتخصيص صندوق خاص من أجل الحفاظ على تراثنا التاريخي وقيمنا الثقافية.

أخيراً يجب توفير الإمكانيات والظروف لمشاركة الشعب والمنظمات المدنية في القرارات المتعلقة بالمدن.

س: المرور :

يجب تطبيق برامج الوعي والتدريب بدءاً من المرحلة الابتدائية للحيلولة دون الخسائر التي تلحق بالأرواح والممتلكات نتيجة الحوادث المرورية.

يجب توسيع نظام النقل العام عبر السكك الحديدية في المدن ذات الكثافة السكانية كما يجب توسيع خطوط القطر السريع لتصل إلى أقصى أنحاء الوطن من أجل نقل آمن وبأدنى تكلفة.

يجب إنهاء مشاريع الطرق السريعة والطرق المقسّمة بأسرع وقت ممكن وتدشين مشاريع جديدة بهذا الصدد.

إن العقوبات المالية التي تفرض على السائقين يجب ألا تكون بغية خلق بنود إيرادية جديدة تضاف إلى ميزانية الدولة ، لذا يجب تدريب شرطة المرور أثناء الخدمة ليقوموا بمهمتهم الأصلية التي هي مراقبة المرور وإرشاد المجتمع نحو القواعد المرورية والحيلولة دون وقوع الحوادث.

كما يجب زيادة الرقابة على شرطة المرور تفادياً لفرض عقوبات مالية تعسفية على المواطنين.

يجب استخدام التكنولوجيا الحديثة في نظام الإشارات المرورية تفادياً لهدر الوقت والوقود وتجنباً للتكتل المروري.

أخيراً يجب تشجيع استخدام الدراجات الهوائية وتخصيص طرق خاصة لها في المدن.

ش: النقل :

يجب إعطاء الأهمية اللازمة للخطوط البحرية (الملاحة) وللسكك الحديدية بغية تحقيق مرور آمن وتخفيف العبء عن الحركة المرورية البرية.

في سياق متصل يجب زيادة الطائرات والرحلات في الخطوط الجوية الداخلية.

يجب العمل على انتشار خطوط القطار السريع في كافة أنحاء الوطن من أجل تقليص تكلفة النقل وتوفير نقل آمن .

يجب زيادة قدرة المطارات ورفع معاييرها إلى المستوى الدولي والتشجيع على تأسيس شركات خاصة للطيران.

يجب إصلاح البنى التحتية للطرق المؤدية إلى القرى والبلدان بحيث تكون ملائمة لوسائل النقل التي ازدادت بشكل ملحوظ.

أخيراً يجب بناء الجسور حيثما تقتضيه الحاجة في الوطن لربط بعض المناطق بما يساهم في تطوير العلاقات البشرية والتضامن الاجتماعي وانعاش الحياة التجارية والاقتصادية.

ص: البيئة :

إن من أهم أهدافنا الرئيسية اتخاذ كل التدابير لوضع حد للتلوث البيئي والحفاظ على المصادر الطبيعية من أجل صحة الإنسان البدنية والنفسية.

يجب إصدار قوانين تزيد من صلاحيات الإدارات المحلية وذلك بالتعاون والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني التي تنشط في مجال البيئة.

يجب ممارسة سياسة تحافظ على الطبيعة والبيئة ، وفي هذا الصدد لا بد من منع إعمار الأراضي الخضراء أو استخدام الأراضي الزراعية الخصبة في الصناعة.

يجب طرح مادة دراسية في المنهج الدراسي الابتدائي تتعلق بالبيئة لإكساب التلاميذ مسؤولية المحافظة على البيئة بدءاً من طفولتهم ، كما يجب إطلاق حملات تربية لإرشاد المجتمع حول البيئة.

يجب إجراء التعديلات القانونية اللازمة لمنع تلوث البيئة بالنفايات الصناعية وتشديد المراقبة للحيلولة دون ذلك.

يجب الحذر من السماح للصناعات التي تلحق الضرر بالمجتمع وتؤدي إلى تلوث البيئة وتخريب نسيج الطبيعة وألا يتم غض النظر عن كل تلك المخاطر من أجل وظائف معينة أو مخاوف اقتصادية.

يجب التنسيق والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني فيما يتعلق بالمحافظة على البحر والبيئة. فكلما زادت كمية النفايات والمياه الملوثة يزداد الضرر الذي تلحقه بالبيئة.

يجب تخصيص ميزانية مالية من المصادر العامة وبالتعاون مع الإدارات المحلية في المدن الكبرى لمعالجة مياه الصرف الصحي والنفايات الصلبة.

أخيراً يجب التركيز على زرع الأشجار في المناطق المعرضة لتآكل التربة للحيلولة دون التصحر وهدر التربة الخضبة.

ض: السياحة :

إننا لا نعتبر السياحة قطاعاً يساهم في الاقتصاد فحسب بل إننا نعدّها وسيلة لتقييم التراث البشري وتحقيق التعارف بين الناس وتعزيز الصداقة فيما بينهم.

في هذا الصدد يجب توسيع وتطوير سياحة المعارض والمؤتمرات وتعزيز التعاون مع الشركات والوكالات السياحية التي تعمل في هذا المجال وتقديم الدعم اللازم لها.

إن تحديد المملكة العربية السعودية لعدد الحجاج يضطرّ المسلمين إلى الانتظار لعدة سنوات حتى تتاح لهم فرصة القيام بهذا الواجب ، لذا يجب إجراء الاتصالات اللازمة مع السلطات السعودية لزيادة حصة تركيا في الحج.

يجب ألا يسمح بأن تشيع الفاحشة في المجتمع من أجل زيادة الإيرادات السياحية بل ينبغي اتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على أخلاق المجتمع والتركيز على السياحة الدينية.

إن السياسات السياحية السابقة ركزت غالباً على مشاكل السائحين القادمين من الخارج فيما تم إهمال مشاكل المواطنين الراغبين في السياحة إلى الخارج. فعلى الدولة أن تهتم بأمور هؤلاء حتى يتلقوا معاملة جيدة تحفظ عزتهم وكرامتهم.

على الدولة أن تجري اتصالات مع الدول التي لم تلغ التأشيرات بعد لتأمين حصول المواطنين على التأشيرات بصورة سهلة.

يجب ألا يسمح بزحف المباني والفنادق إلى الأراضي الخضراء في سبيل تطوير قطاع السياحة بل يجب المحافظة على البنية الطبيعية بالدرجة الأولى ومهما كان الأمر.

الختام :

لا يمكن إنقاذ وخلص البشرية من هاوية الفقر والتهميش والاضطهاد والضيق التي سقطت فيها إلا بالرجوع إلى أصلها والعودة إلى فطرتها.

وانطلاقاً من هذه الحقيقة نؤكد بأن هذه المادات التالية هي مبادئ وأهداف حزبنا الدعوة الحرة:

- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- إحياء وإنعاش وتطبيق القيم الإنسانية والإسلامية التي منحنتنا هويتنا.
- تحقيق الأمن والوئام الاجتماعيين.
- السعي من أجل الاعتراف بالحقوق والحريات الأساسية وتشكيل أرضية ملائمة لاستخدامها.
- إنقاذ البشرية من عبودية العباد وتخليصهم من الوقوع ضحيةً للأيديولوجية ومنح الناس الحرية الحقيقية.
- نقل قيم المجتمع الأساسية إلى السياسة والإدارة وفرض مبادئها في السلطة.
- جعل النظام الحاكم موافقاً للمجتمع وليس العكس.
- تحقيق مبدأ صيانة النفس والمال والعرض والعقل والنسل.
- تحقيق الظروف الملائمة للعيش كما تقتضيه العقيدة لا كما يسمح به السلطان.
- بناء نظام تعليمي يوحد العلم والحكمة ويعتمد على مبدأ تكافؤ الفرص.
- انقاذ اقتصاد الوطن من هيمنة رأس مال الرأسمالية التي ترهن مستقبلنا.
- تحقيق العدالة الاجتماعية.
- إزالة الجور في توزيع الدخل الوطني ونشر الرفاهية في القاعدة الاجتماعية العريضة.
- حل القضية الكردية حلاً عادلاً والحيلولة دون أن تذهب ضحية لحسابات سياسية.
- نحن عازمون على أن نكون ممثلين للطبقات المحرومة من التمثيل أو المفتقرة إليه.
- السعي من أجل ان يكون القضاء عادلاً ومحايداً ومستقلاً.
- اتخاذ العدالة محوراً أساسياً في السياسة الخارجية وتطوير العلاقات مع الدول الجارة ورفض الظلم وعدم الرضى عنه إرضاءً للمستكبرين في العالم.
- التخلص من حكم الوصي ومن الدولة الإيديولوجية التي ترفض تعدد الأفكار ، وبناء نظام جديد تكون أولوياته الشعب ومطالبه وتوقعاته لا أن يجعل من نفسه أولوية.
- الاحترام التام للدين والعقيدة وحرية التنظيم تحت مظلة نظام محايد دون اضطهاد أو رقابة متشددة.
- عدم السماح بالتعذيب والمعاملة السيئة بكافة أنواعها وبأي شكل من الأشكال.
- تطوير وترسيخ فكرة اقتصادية تعتمد على النمو والتقدم وتمنع الهدر والربا ولا تعتمد على الخارج.
- دعم وحماية المستضعفين في العالم مهما كانت عقيدتهم وجنسياتهم ولغتهم.
- العمل من أجل التقارب والوحدة بين بلدان العالم الإسلامي.
- السماح بالحجاب في كافة الأماكن الرسمية وغيرها.
- ممارسة سياسة خاصة متميزة تميزاً إيجابياً لذوي الاحتياجات الخاصة والنساء وأصحاب الحاجات الأخرى.

- بذل كل الجهود للمحافظة على شبيبتنا التي هي أملنا والعمل على ضمان مستقبلها من الخمر والمخدرات والسفاهة وتهيئة الظروف الملائمة لتنشئة شبيبة متمسكة بالقيم الإسلامية ومفيدة للبشرية جمعاء.
- مكافحة الفساد والتآكل الأخلاقي الذان يفسدان المجتمع.
- اكتساب السياسة سمعةً وفضيلةً.

إن هذه هي مبادئ وأهداف حزب الدعوة الحرة . بهذه المبادئ انطلقنا لأجل الحق والشعب ووحدة الأمة الإسلامية وكي تعيش الشعوب مع بعضها بالأخوة مدركين أن التوفيق من الله عز وجل ، وسائلين المولى أن يؤتينا أجورنا فلا ننتظر من أحدٍ جزاءً ولا شكوراً ولا نبتغي من وراء ذلك الملاطفة ولا المكافأة من أحد.

ندعو كل من يشاركنا في عقيدتنا إلى التحرك والمضي قدماً من أجل بناء مجتمع فاضل والمحافظة عليه ونعلن بأننا عازمون على المضي قدماً على هذا النهج قدر المستطاع.

إن دعوتنا :

- الحرية
- العدالة
- الحق
- السلام
- التضامن
- الأخوة

إن هذه هي غايتنا التي نفعل كل ما بوسعنا من أجلها . وبهذا نريد أن نلقى الله سبحانه.

لذلك ندعو كل من امتلأ قلبه بنعمة الهداية والسلام إلى حزب الدعوة الحرة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.